www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الرابعة | 15 حزيران 2017

زيتون

العدد :157

الحياة في إدلب

"عدد خاص"

يتناول هذا الملف بشكل خاص ستة مدن رئيسية في محافظة إدلب، هي إدلب، وسراقب، ومعرة النعمان وكفرنبل، وبنش، والدانا، ويرصد المشاكل الخدمية فيها عن كثب في محاولة لتشخيصها ومتابعتها لدى المؤسسات المعنية

وضع المياه مقبول لكن.. الخط الإنساني ليس حلا

تتلخص مشكلة المياه في إدلب بانقطاع التيار الكهربائي وصعوبة توفير الديزل وتكلفته العالية، كما تتلخص خدمة المياه في وحدة مياه مدينة إدلب بإعادة تأهيل المولدات وتأمين الصيانة الدائمة لها، والدعم للآبار التي تم حفرها، بالإضافة إلى دراسة عملية لعملية الجباية التي لم يتم فرضها بعد.

يحيى السلوم

وهو ما أكده مدير وحدة المياه في مدينة إدلب «خالد عبيد» لـ «زيتون» بقوله: «تعتمد خدمة المياه في مدينة إدلب على الكهرباء بالدرجة الأولى، وذلك عن طريق الخط الإنساني، والذي كثيراً ما يتعرض لأعطال تدوم لفترات طويلة، عندها يتم تحويل الضخ إلى مولدات الديزل، مما يقلل من قوة أو ساعات عملية الضخ، وذلك لارتفاع الكلفة التشغيلية»، منوّهاً إلى أن عملية ضخ المياه لا تقتصر على مدينة إدلب فقط، وإنما تشمل أيضاً الضخ إلى بلدات «سيجر وعرشاني وكريز» غربي مدينة إدلب.

يرى «عبيد» أن السبب الأول لمشكلة المياه هو انقطاع التيار الكهربائي بشكل عام، وانقطاع خط الكهرباء الإنساني بشكل متكرر وعشوائي ولفترات طويلة أحياناً، وتضرر شبكة المياه الأرضية بفعل القصف الجوي، بالإضافة إلى صعوبة تأمين الدعم اللازم لتشغيل مولدات الضخ وصيانتها.

أما «إسماعيل عنداني» رئيس مجلس مدينة إدلب فقد رأى أن أسباب مشكلة المياه إضافة لانقطاع التيار الكهربائي، هو وجود ضرر في الشبكة العامة، مما يقلل من ضخ المياه، وحدوث ضياع للمياه بين الشبكة المستحدثة والشبكات القديمة، بالإضافة إلى ازدياد الكثافة السكانية والتي أدت إلى زيادة استهلاك المياه.

بينما تركز الكثير من وحدات المياه في المحافظة على أولوية توفر الطاقة التشغيلية للمولدات، تركز وحدة المياه في مدينة إدلب على أهمية توفير صيانة دورية للمولدات وشبكات الضخ، وهو ما عملت عليه خلال العامين الماضيين.

حيث قامت وحدة المياه في مدينة إدلب بالتعاون مع منظمة « goall» ولمدة عام كامل، وهو مدة العقد الموّقع بين الطرفين، بتنفيذ أعمال الصيانة للشبكات وبشكل دوريّ، إلا أن انتهاء العقد وانعدام الدعم لمدة تزيد عن العام، وعدم إجراء صيانة للشبكات خلالها، أدى إلى أعطال جديدة في الشبكات، أدت بدورها إلى ضعف ضخ المياه عبرها لفترة من الزمن، بحسب «عبيد».

وأضاف «عبيد»: «أهم المشاريع التي نعمل عليها حالياً هو مشروع لصيانة وإعادة تأهيل شبكة المياه وحفر الآبار للمناطق التي يصعب وصول الماء إليها عن طريق الشبكة الرئيسية ضمن مدينة إدلب، والذي بدأ في شباط الماضي، بالتعاون مع منظمة يداً بيد لأجل سوريا».

وحول الإجراءات التي تم ويتم اتخاذها من قبل الوحدة للوصول إلى نتيجة أفضل، قال «عبيد»: «تم حفر بئر في شارع الثلاثين، والعمل جاري على إنهاء بئر آخر في منطقة الضبيط نأمل أن ينتهي خلال الشهر الجاري، كما نقوم حالياً بإعداد دراسات وتقديم طلبات دعم لمشروع من شأنه أن يمكننا من ضخ المياه بشكل جيد بأقل تكلفة ممكنة».

وحول تكاليف الضخ قال «عبيد»: تكلفة عملية الضخ لكل ساعة تبلغ برميل ويوجد مولدتان كل مولد تضخ ٤٠٠ متر في الساعة، وتستمر عملية الضخ الواحدة ٧ ساعات، وبذلك تستهلك عملية الضخ في اليوم الواحد ١٤ برميلاً من الديزل، علما أن المنظمة الداعمة تخصص لكل فرد ٢٠ ليتراً من الماء يومياً، وبرغم التكلفة الباهظة فإن عملية الضخ تؤمن للفرد حوالي ٣٥ ليتراً من المياه يومياً».

وأوضح «عنداني» أن وحدة مياه إدلب بمجملها هي إحدى دوائر مجلس مدينة إدلب، وأن إدارتها تتم بشكل كامل من قبل مجلس مدينة إدلب.

أما بالنسبة لعملية الجباية قال «عبيد»: «لم يتم جمع أو فرض أي مبالغ جباية من المواطنين سابقاً، ولكن في الوقت الحالي يقوم مجلس مدينة إدلب بدراسة لتحصيل مبلغ الجباية عبر عدة مصادر».

أحد العاملين في وحدة مياه إدلب - زيتون

الحلول

من وجهة نظر "عبيد" يكمن الحل الأول لمشكلة المياه بتأمين الطاقة التشغيلية للمولدات سواء أكانت بتأمين الديزل أو عن طريق الخط الإنساني، بالتوازي مع القيام بصيانة الخطوط المتضررة، والسعي لزيادة عدد ساعات الضخ.

يوافق "عنداني" على زيادة عدد ساعات الضخ للشبكة العامة، بالإضافة إلى رأيه في تفعيل بعض الآبار الداخلية لتغذية الأحياء والمنشآت المحرومة والغير مغطاة من قبل الشبكة العامة، يعتبر أحد الحلول المقترحة للحد من مشكلة المياه في مدينة إدلب.

أما "علي عبد العال" أحد موظفي وحدة المياه في مدينة إدلب، فقال لـ "زيتون": "إن الحلول تتمثل باستكمال العمل على صيانة الشبكة الأرضية، حيث تم العمل على صيانتها بنسبة ٩٠٪ وهناك تحسن كبير في الشبكة بالنسبة للفترات السابقة، بالإضافة إلى الاستمرارية في الضخ أو زيادة عدد ساعات التشغيل الأمر الذي يعطي نتيجة إيجابية".

ورأى "عبد العال" أنه يمكن القول أن وضع المياه في مدينة إدلب حالياً مقبول، وأن ضخ المياه يتم بشكل مستمر حالياً بسبب توفر الخط الإنساني، مؤكداً أنه لا يمكن في الوقت ذاته الاعتماد على الخط بشكل رئيسي لكثرة انقطاعاته وأعطاله.

كهرباء إدلب بلا إشراف
سرقة المحطات وقلة عدد موظفي الوحدة.. أهم المشاكل

سيارة الخدمة لمديرية كهرباء إدلب - زيتون

على العكس من بقية وحدات الكهرباء في مدن وبلدات محافظة إدلب، والتي تعمل تحت إشراف المجالس المحلية في مدنها وبلداتها، تتميز وحدة الكهرباء في إدلب المدينة بعدم وجود جهة محددة مهمتها الإشراف على عمل هذه الوحدة، ويقتصر ارتباطها بمجلس المدينة على مشروع واحد فقط، في حين يتقاضى موظفيها رواتبهم من إدارة جيش الفتح.

رئيس مجلس مدينة إدلب "إسماعيل عنداني" تحدث لـزيتون عن آلية التعاون والإشراف على وحدة الكهرباء في المدينة قائلاً: "نحن في مجلس مدينة إدلب نشرف على وحدة الكهرباء في مدينة إدلب ضمن مشروع الأمبيرات فقط، أما بالنسبة لوضع المولدات الخاصة، فسيتم وضع آلية لتسعير الأمبيرات في بداية كل شهر، تتناسب مع التكلفة وعدد ساعات التشغيل، وذلك بعد دراستها، وبالتنسيق مع أصحاب المولدات والمشتركين بخدمة الأمبيرات".

في حين أوضح مدير وحدة الكهرباء في مدينة إدلب "أبو مصطفى" لـزيتون أن مصاريف وحدة الكهرباء في مدينة إدلب تتم تغطيتها من قبل إدارة جيش الفتح، كونه لا توجد جهة تشرف على عمل وحدة الكهرباء، وأن إدارة جيش الفتح تتكفل بدفع رواتب موظفي الوحدة، وأن أعلى راتب لموظفي الوحدة لا يتجاوز الـ ٥٠ ألف ليرة سورية، وهو ضئيل مقارنة مع رواتب موظفي بقية القطاعات.

بالإضافة إلى انقطاع الكهرباء النظامية عن مدينة إدلب منذ تحريرها، وقلة الدعم لقطاع الكهرباء فيها، كانت سرقة محتويات مراكز الكهرباء ومحطات التحويل القديمة فيها، وقلة عدد الموظفين نتيجة المردود المالي الضعيف، أبرز أسباب انعدام الكهرباء في المدينة.

وهو ما أكده مدير وحدة الكهرباء في مدينة إدلب لـزيتون بقوله: «إن أهم أسباب مشكلة الكهرباء في مدينة إدلب هي تضرر الشبكة العامة بشكل شبه كامل، وضعف الإمكانيات وعدم توفر المعدات الكافية لدى الوحدة، بالإضافة إلى سرقة حوالي ٤٠٪ من محتويات محطات التحويل الفرعية، وقلة عدد موظفي الوحدة نتيجة تواضع المردود المالي».

في حين رأى مدير مكتب الخدمات في مجلس مدينة إدلب أن أسباب مشكلة الكهرباء، هي تضرر الشبكة العامة وضعف شبكة الأمبيرات، وعدم قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة إلى المدينة.

بينما برّر «عنداني» إجماع المصوتين في استبيان أجرته جريدة زيتون على سوء خدمة الكهرباء، بانعدام الكهرباء النظامية، نتيجةً لتلف الشبكة العامة وسرقة معظم تجهيزاتها وأدواتها من كابلات ومحطات تحويل وغيرها، مشيراً في الوقت ذاته إلى عدم قدرة المولدات الخاصة على استيعاب أعداد كبيرة من المشتركين، وذلك بسبب محدودية استطاعتها وارتفاع أسعار الديزل وتكاليف الصيانة، مما ينعكس سلباً على سعر الأمبير.

الكهرباء الإنسانية ومشروع تغذية المولدات

في ٢٨ أيار الماضي بدأت وحدة كهرباء إدلب بمشروع لتغذية خطوط المولدات الخاصة بالكهرباء الخدمية، يتم من خلالها تغذية الخطوط، من الساعة الثالثة عصراً وحتى الثانية عشرة ليلاً، مع إمكانية تمديد الفترة حتى وقت السحور خلال شهر رمضان، وقد تم حتى الآن تغذية نحو ٦٠٪ من الخطوط، ومن المفترض انتهاء العمل خلال الأيام الثلاثة القادمة، بحسب «أبو مصطفى».

وأوضح أبو مصطفى أن المشروع يتم بالتنسيق مع مجلس مدينة إدلب و»جمعية النور» المشرفة على بعض المولدات الخاصة، ويشمل كلاً من مدينتي «إدلب وبنش» وبلدتي «الطعوم ومعرة النعسان»، وأن مبلغ الجباية ٢٥٠٠ ليرة سورية لكل أمبير شهرياً، ونصيب القطاع الخاص ٢٠٪ من مردود الجباية.

وبيّن أبو مصطفى أن مشروع التغذية يتم من تحويل الفائض من الخطوط الإنسانية لدى وحدة الكهرباء، والبالغة ٣٠٠ ميغا، وذلك بعد أن يتم تغذية قطاعات «المياه والأفران والمشافي» بشكل كامل منها، وأن هذه الكهرباء تتوقف أحياناً بسبب الأعطال، وتعمل الوحدة على إصلاحها بشكل فوري، في حين يلتزم القائمون على المولدات الخاصة في حال توقف الخط الإنساني بتشغيلها إلى حين إصلاحه.

من جانبه أكد عنداني أن بعض الأحياء شهدت تحسناً ملحوظاً بعد مشروع تغذية شبكات الأمبيرات بالكهرباء الخدمية، وأن هناك مشكلة بالنسبة للأحياء التي لا تحوي شبكة أمبيرات، وللأهالي الغير قادرين على الاشتراك بالشبكة، مبيّناً أنه لا يوجد خيار آخر بالمدى المنظور.

وناشد رئيس مجلس مدينة إدلب القائمين على خدمة الكهرباء خارج مدينة إدلب بوضع حلول لإيصال الكهرباء بشكل كافي، لتصل إلى كافة المواطنين داخل مدينة إدلب.

رأي الأهالي

يرى «عبد الخالق القاسم» أحد موظفي وحدة الكهرباء في مدينة إدلب، أن خدمة الكهرباء في المدينة حالياً تعد تحت الوسط، وذلك لأنها تعاني من مشاكل كبيرة، وأن الحل الوحيد من وجهة نظره هو استجرار خط توتر من تركيا، يغطي احتياجات المناطق المحررة ويكفيها عوز الكهرباء التي تأتي من مناطق النظام.

وتعاني مدينة إدلب من مشكلة الكهرباء منذ ثلاث سنوات، وقد أدى انقطاع الكهرباء عنها إلى تأثر قطاعات المياه والمشافي والأفران في المدينة سلباً، عاشت مدينة إدلب على إثرها أزمات متتالية في كافة القطاعات.

الأمن.. هل نجحت اللجنة الأمنية في إدلب؟

إدلب - زيتون

خرجت المدينة عن سيطرة النظام في آذار ٢٠١٥، لتتم إدارتها من قبل فصائل جيش الفتح، الذي لاقى انتقادات واسعة لتغلغل العسكر في الإدارات الخدمية ولعجز إدارة الفتح عن احتواء الفوضى في الإدارة.

القوة الأمنية

تم تشكيل القوة الأمنية بعد تحرير إدلب في نيسان من عام ٢٠١٥ من الفصائل المشاركة في غرفة عمليات جيش الفتح بهدف ضبط الأمن ونشر الحواجز تحت إشراف مجلس شورى جيش الفتح.

كما شكلت القوة الأمنية في مدينة إدلب، في آذار الماضي، القوات الخاصة والتي قالت أنها أحد فروعها، ومهمتها الأساسية حماية المدنيين في مدينة ادلب ومحيطها، وحفظ الطرق وفض النزاعات التي قد تحصل بين المدنيين.

وحددت القوة مهامها في حماية الفعاليات والتجمعات، و نصب الحواجز الطيارة على مدار الـ ٢٤ ساعة داخل مدينة ادلب وأطرافها، والتفتيش والتأكد من الأشخاص والممتلكات والمخالفات، وتنفيذ العمليات الخاصة من اعتقال وملاحقة المجموعات التي تهدف إلى زعزعة أمن المدينة.

وعن آلية عمل القوة الأمنية قال "أبو الحارث شنتوت" لزيتون: "نعمل على حماية الممتلكات العامة والخاصة عن طريق نشر ٨ حواجز تتوزع على محيط المدينة ومداخلها، ويشرف على تلك الحواجز مكتب لتنظيم المناوبات والأمور المتعلقة بها، ويمنع على الفصائل العبث بتلك الحواجز أو نشر حواجز جديدة تابعة لها إلا بإذن من جيش الفتح".

وفيما يتعلق بتنظيم حركة المرور وضبط الفوضى ومنع الازدحام في مدينة إدلب، قال "أبو محمد الجيد" مسؤول فرع المرور وحرس الأسواق في القوة الأمنية: "يعمل عناصر المرور على ورديتان تتناوبان من الساعة التاسعة صباحاً وحتى السابعة والنصف مساء، تشرفان على تنظيم حركة المرور ورصد المخالفات وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بضبط الأمن، ولا سيما في حالات إطلاق النار داخل السوق، وذلك بالتعاون مع دوريات القوة الأمنية في المدينة، كما يتواجد حرس السوق على مدار الساعة، وبإمكانهم قطع الطرقات المؤدية إليه، وتطويقه في حال حدوث أي تجاوزات على الأرواح أو الأموال بمساعدة القوة الأمنية".

إجراءات الشكاوى والتحقيق

يتولى مجلس القضاء في المدينة جميع الشكاوى والدعاوى التي يتقدم بها المواطنون بمختلف أنواعها الجنائية والمخالفات والأحوال الشخصية، ويتم رفع الدعوى من خلال ديوان القوة الأمنية الذي يحيلها إلى مكتب الشكاوى، وتتم معالجة الشكوى بالصلح إن أمكن، وفي حال عدم استجابة أحد الأطراف يتم إحالتها لمكتب التحقيق الأولي، لترفع بعد ذلك للقضاء ليتم فرزها بحسب نوعها الى المحكمة المختصة بها.

آلية التحقيق تحددها القرائن والدلائل ولا يجوز الضرب والتحقيق بغلظة إلا بأمر من القاضي، وذلك في حال ثبوت الجناية وإنكار الشخص المتهم فقط، بحسب "شنتوت" الذي أوضح لزيتون أن "هناك مراحل للتحقيق، فإن ثبت الجرم على المدعى عليه وأنكر يمكن للقاضي الأمر بضربه لانتزاع المعلومات، ويكون الضرب على مستويات متفاوتة الشدة بحسب الجرم والإنكار".

وتقوم القوة التنفيذية بتنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء والمحاكم ومجلس القضاء الذي يعتبر السلطة العليا في القضاء لدى جيش الفتح، وعن طريقها يتم إحضار المطلوبين من المناطق خارج سيطرة جيش الفتح بمرافقة دورية تابعة للمحكمة وتوجيهها.

صعوبات ومشاكل

وشهدت المدينة فترات من الانفلات الأمني وتصاعدا في عمليات الاستهداف التي طالت فصائل عدة، وما تزال تشهدها، ويرى أمير القوة الأمنية أن جهات عدة تقف خلف زعزعة الأمن، لها هدف واحد، من بينها خلايا تنظيم الدولة وأعوان النظام، وتمكنت القوة الأمنية من الحد من الفوضى بالرغم من قلة الإمكانيات المادية الذي انعكس سلباً على قلة أفراد القوة وضعف جاهزية العناصر، إضافة إلى افتقارهم للخبرات الأمنية.

كما يرجع أبو الحارث أسباب الفوضى الأمنية الى تعدد الفصائل العسكرية، وانتشار السلاح بين المدنيين، ودخول أعداد كبيرة من النازحين جراء التهجير القسري من مختلف مناطق سورية ولجوئهم الى المدينة وصعوبة التعرف عليهم وعلى انتماءاتهم، بحسب قوله.

وبما يتعلق بمشاكل المرور، قال "أبو محمد الجيد" لزيتون: "إن حالة الحرب تفرض مشاكل كثيرة منها عدم تقيد السائقين بنظام المرور، وعدم تقيد أصحاب المحلات والبسطات التجارية بعدم التعدي على الطرقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الازدحام".

ويدعو مسؤول فرع المرور السائقين بمدينة إدلب إلى تسريع العمل بوضع لوحات مرورية لكافة السيارات والدراجات النارية في المناطق المحررة، لضبط المخالفات والحد منها، وفي حال حدوث أي سرقة يسهل على الجهات المختصة إلقاء القبض على الفاعلين.

يذكر أن وعودا كان قد تلقاها مجلس مدينة إدلب إبان تشكيله بتولي جهاز للشرطة الحرة مهمة إدارة المدينة أمنيا، ما زال ينتظره، وهو ما يرى فيه البعض الحل الأمثل للمشكلة الأمنية في المدينة التي اكتفت من الفوضى.

أزمة مياه في الدانا وتكاليف عالية لحلها

تعاني مدينة الدانا بريف إدلب الشمالي من مشكلة المياه منذ وقت طويل، لم تكن الثورة سبباً بها، ولكنها زادت من حدّتها وتفاقمها نتيجةً لأسباب كثيرة، أبرزها قلة المياه وصعوبة جرها وعدم وجود قدرة تشغيلية لعملية الضخ، والتي ازداد ضعفها بعدم توفر الكهرباء

عارف وتد

مشروع اهادة تأهيل المصادر المائية في الدانا - زيتون

مدير وحدة المياه في الدانا «علي الجرو» أكد لزيتون: «هناك نقص قديم في تدفق الآبار حيث يصل تدفق البئر الواحد ما بين ٢٠ إلى٣٠ متر مكعب في الساعة، ففي المحطة الشرقية يوجد بئرين تدفق البئر الواحد حوالي ٣٠ متر مكعب في الساعة، ما يؤمن ٦٠ متر مكعب في الساعة للبئرين أي للمحطة كلها، وهذه الكمية لا تكفي لتغذية حارة صغيرة، ويعود السبب إلى أن محركات الضخ (الغطاسات) الموجودة ذات استطاعة صغيرة، فضلاً عن بعد المحطة عن المدينة».

وأضاف: «بعد الثورة ونتيجة تضاعف عدد سكان الدانا بسبب النزوح إلى خمسة أضعاف العدد السابق، والذي وصل إلى قرابة الـ ١٠٠ ألف نسمة، تفاقمت المشكلة وتزايد انقطاع المياه، في ظل عدم وجود أي دعم للمياه».

وتحتوي مدينة الدانا على شبكة مياه بطول ٣٥ كم، ومحطتي ضخ، المحطة الحيارات التي تضم بئرين وتغطي القسم الشرقي والجنوبي من المدينة، ورغم جاهزيتها للعمل إلا أن الضخ متوقف فيها حالياً بسبب حاجتها إلى مادة الديزل أو التغذية الكهربائية، أما المحطة الغربية ففيها خمسة آبار، اثنان منهما خارج الخدمة، وهي تخدم القسم الغربي من المدينة والجنوبي أيضاً بحسب «الجرو».

أسباب المشكلة

بيّن مدير وحدة المياه في الدانا أن بعد الآبار ومحطات الضخ عن المدينة، وتوضعها في أماكن غير مناسبة منذ الأساس، يعد أكبر أسباب مشكلة المياه، حيث شكلت المسافة بين محطات الضخ وأطراف المدينة عائقا أمام عملية وصول المياه التي يتم جرها بأنابيب عن طريق الإسالة، معتمدة على ضغط الخزان، وذلك لافتقاد المحطات للمضخات الأفقية، مما يؤدي إلى ضياع كبير للمياه، لذا تصل ببطء وبضعف، كما أن ساعات الضخ قليلة جداً لا تتناسب مع عدد السكان، ويتطلب توصيل المياه لأحد الأحياء عملية ضخ متواصل لأكثر من ٢٠ ساعة، علماً أن مدينة "الدانا" مقسمة إلى ٦ قطاعات، ما يقلل عدد ساعات الضخ.

بينما رأى مدير المكتب الخدمي في المجلس المحلي لمدينة الدانا "إقبال جيعان" في حديثه لـ "زيتون" أن أهم التحديات والمشاكل التي تمر بها المدينة هي عدم وجود القوة التشغيلية لعمل المولدات الموجودة التي تساعد في ضخ المياه، وخاصة مع الافتقار لمادة الديزل وعدم توفر خدمة خط الكهرباء الإنساني، والذي يكون في معظم الأحيان ضعيفاً أو مأجوراً من قبل بعض الفصائل المسيطرة عليه.

وعن تكلفة الضخ قال "الجرو": "إن تكلفة الضخ هي بين الـ ١٠ إلى ١٢ مليون ليرة سورية شهرياً، إضافة إلى أجور العمال ونفقات الصيانة للآبار والمولدات من زيوت ومصافي، حيث تستهلك المحطة الشرقية حوالي ٢٥ ليتراً في الساعة بينما تستهلك المحطة الغربية ٦٠ ليتراً في الساعة، موزعة على المولدات ومحطات الضخ ليصل الاستهلاك إلى ١٠٠ ليتر مازوت تقريباً في الساعة".

وأوضح "الجرو": "إذا أردنا أن نوصل المياه إلى ٧٠٪ من السكان يجب ضخ ١٥ ساعة، تستهلك كل ساعة ١٠٠ ليتر ديزل كمادة أساسية في عمل المولدات والمضخات".

من جانبه أكد "الجيعان" على أن الإحصائية التي أجرتها جريدة زيتون، صحيحة فـ ٧٠٪ من خدمة المياه ضعيفة، وقال: "يعود ذلك لعدم قدرتنا على تشغيل الآبار، فقد قمنا بإصلاح الشبكة والخدمة كانت فيها ممتازة للغاية، كما قمنا بتوسيع الشبكة لتشمل مناطق لم تكن تصلها المياه، لكن بخصوص تمديد المياه نحن بحاجة لدعم مادي خصوصاً أن الأبنية أصبحت طابقية تحتاج طاقة أكبر لضخ المياه".

واتهم "الجيعان" المنظمات بالخطأ في توزيع الاحتياجات، مبيّناً أن مدينة "الدانا" تحتوي على كثافة سكانية كبيرة ولا تستفيد من الأموال المقدمة لدعم المشاريع بشكل صحيح، على حدّ قوله.

إجراءات وحلول

حول الحلول الممكنة والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل وحدة المياه في الدانا قال "الجرو":

"لا يمكننا الحديث عن أي حل أو إجراء دون وجود نفقات مالية، وإمكانيات المجلس ضعيفة جداً من هذه الناحية.

ولكننا لجأنا إلى المنظمات وقدمنا الكثير من المشاريع لدعم مشروع المياه، ولم نلقَ إجابة إلا من منظمة "مهندسين للإعمار والتنمية"، والتي دعمت العام الماضي مشروعاً بالاتفاق مع المجلس المحلي، استمر حوالي الستة أشهر، ثلاثة أشهر منها إعادة تهيئة لمحطات الضخ، ولكل التجهيزات ميكانيكياً أو كهربائياً، بالإضافة إلى أنها زودتنا بكلفة تشغيلية لمدة ٣ أشهر، وبعد انتهاء عقد منظمة مهندسين للإعمار والتنمية بشهرين، كان هناك دعم من منظمة "الهلال الأحمر القطري" لمشروع ضخ المياه في الشبكة بـ ٢٧ ألف ليتر مازوت، استطعنا الصمود بها لمدة ٤٠ يوماً فقط".

أما "الجيعان" فكان له رأي مختلف، حيث رأى أن من الممكن إيجاد حلول عن طريق توفير التغذية اللازمة من خط الكهرباء أو من مادة الديزل.

وقال "الجيعان":

"إن للمواطن في كثير من الأحيان دوراً سلبياً، حيث يريد أن يحصل على كل شيء دون أن يدفع شيء، خصوصا في ظل الفلتان الأمني والاستهتار الحاصل في المنطقة بشكل عام.

كهرباء الدانا: شبكتنا جاهزة تنتظر قدوم الكهرباء

برغم ازدحام المنظمات المانحة والداعمة المتواجدة في المدن التركية القريبة من الحدود السورية، ما تزال معظم المجالس المحلية القريبة منها في الأراضي السورية تعاني من ضعف الإمكانات وتجاهل حاجاتها الملحة.

المجلس المحلي في مدينة الدانا بريف إدلب الشمالي يرى أن مقومات إدارة المدينة لا تتوفر لديه، مستشهداً بوضع الكهرباء في المدينة، فلا مولدات لديه للسيطرة على أسعار الأمبير لقطاع المولدات الخاصة، ولا كهرباء نظامية يستطيع من خلالها خدمة المواطن.

وبالرغم من كونه المظلة الإدارية التي تعمل تحتها كل المؤسسات الخدمية في المدينة، إلا أن المجلس المحلي لا يجد في نفسه القدرة على ضبط وإدارة المدينة، في ظل العجز المالي وغياب الدعم المعنوي، ففاقد الشيء لا يعطيه بحسب قول رئيس مكتب الخدمات في المجلس المحلي.

ويؤكد رئيس مكتب الخدمات «إقبال جيعان» على أن شبكة الكهرباء في مدينة الدانا هي شبكة منهكة ومهترئة نتيجة لفرط الاستعمال من قبل المولدات الخاصة وهي غير قادرة على استقبال الكهرباء النظامية، وتحتاج الى تغيير وصيانة، ولا سيما أن قسماً كبيراً منها قد تمت سرقته من قبل بعض ضعاف النفوس.

وفي صدد الحديث عن ضبط أسعار الأمبيرات يُرجع «جيعان» السبب إلى غياب الرقابة والمحاسبة في المجلس المحلي نتيجة لعدم قدرته على فرض قراراته، فزمام الأمور بما يتعلق بقطاع الكهرباء هي في يد الفصائل العسكرية في المدينة، ولا سلطة للمجلس المحلي تخوله التدخل، الأمر الذي ترك أسعار اشتراكات الكهرباء تحت رحمة أهواء أصحاب المولدات الخاصة.

وفي الوقت الذي يشكك فيه رئيس المكتب الخدمي في المجلس المحلي بالوعود التي تُقدم لإيصال خط الكهرباء النظامية للمدينة واصفا إياها بالحبر على الورق، يؤكد مدير وحدة الكهرباء في الدانا «أحمد يوسف النجار» أن الهيئة العامة للخدمات قامت بطرح مشروع تغذية المدينة بالكهرباء النظامية، عبر شبكة مولدات القطاع الخاص، سيتم وضع اتفاق صيغة مالية بين الطرفين بنسبة ٤٠٪ للمولدة و٦٠٪ للهيئة العامة للخدمات، لكن لم يتم توقيع الاتفاق حتى الآن.

وقال النجار أن هذا المشروع سيخفف النفقات على الأهالي بنحو ٧٠٪، إذ بدل أن يدفع المواطن ٦ آلاف ليرة سورية ثمن الأمبير الواحد سيدفع ٢٠٠٠ ليرة سورية ثمن الأمبير شهرياً، هذا المشروع بدأ يرى النور منذ أيام، وتنص بنود الاتفاق أنه في حال انقطاع الكهرباء النظامية سيقوم مالك المولدة بتعويض الأهالي بكهرباء المولدة لمدة ثلاث ساعات يومياً.

وكانت المشكلة قد ظهرت بعد انقطاع الكهرباء عن منازل مدينة الدانا في حزيران ٢٠١٣، في حين بقي الخط الإنساني يتراوح بين الانقطاع والوصول، وكانت الاستفادة منه تقتصر على بعض المؤسسات الخدمية كالمياه والمخابز والمشافي، وهو ما دفع الأهالي إلى التوجه للاشتراك في قطاع الكهرباء الخاصة.

وبينما يرى رئيس مكتب الخدمات في المجلس المحلي لمدينة الدانا أن الشبكة مهترئة وغير قادرة على استقبال تيار الكهرباء النظامي يؤكد مدير وحدة الكهرباء أن شبكة الكهرباء في المدينة جيدة وجاهزة لاستقبال الكهرباء النظامية في حال تم الاتفاق، وأن الوحدة قادة على إجراء الصيانة الكاملة، إذ تملك الوحدة ٣٠ فنياً وعاملاً مختصاً، قادرين على إجراء الصيانة اللازمة للشبكة، لكن تبقى المشكلة الوحيدة للكهرباء تكمن في قطعها من قبل النظام.

ولا تجد وحدة الكهرباء في مدينة الدانا أية آمال أو حلول إلا في عودة تيار الكهرباء النظامية، ورغم وصول خط الكهرباء الإنسانية إلا أنها مقتصرة على نسبة ضئيلة فقط لا تتجاوز ٣٠٪ من المواطنين، بسبب ما تشهده المدينة من ضغط سكاني، وكثافة بلغت حوالي ١٥٠ ألف نسمة، وهي التي تم تصميمها لتخدم ٢٥ ألف نسمة فقط بحسب ما أفاد به مدير وحدة الكهرباء.

وتواجه المجلس المحلي والجهات المسؤولة عن قطاع الكهرباء في الدانا تحديا حقيقياً للإيفاء باحتياجات السكان الذين بدأ يتكشف لهم بصيص من الأمل على وقع عودة التيار النظامي إلى المناطق المحررة.

الوضع الراهن والحلول

أجرت زيتون استبيانا حول المجالس المحلية وقطاع الكهرباء في مدينة الدانا جاء فيه:

وفي مدينة الدانا صوت ٣٠ مواطنا على الاستبيان قال٤٥٪ منهم بضعف أداء المجلس المحلي، فيما رأى ٣٥٪ آخرون أن أداؤه يعتبر متوسط، بينما قال ٢٠٪ أن أداء المجلس جيد.

وعن أسباب المشكلة قال ١٢٪ أن طريقة تشكيل المجلس المحلي وعدم شرعيته هو ما يقف خلف سبب المشكلة في المجلس المحلي، في حين رأى ١٢٪ آخرون أن عجز المجلس عن القيام بأداء واجباته هو السبب، وعبر ١٠٪ منهم عن عدم رضاه في مشاركة المواطن في قرارات المجلس المحلي.

أما فيما يتعلق بخدمة التيار الكهربائي فقد أجمع أكثر من ٩٥٪ من المصوّتين من أهالي المحافظة على سوء الخدمة، وأرجع ٣٠٪ من المواطنين السبب الى التوقف التام عن تزويد المناطق المحررة بالكهرباء من قبل النظام، و ٢٠٪ الى المولدات الخاصة وعدم وجود جهاز رقابي يضبط أسعار الأمبيرات، و ٥٪ رأوا أن الأعطال ومشاكل الإصلاح هي السبب في سوء الخدمة.

شرطة الدانا..
قلة في العناصر وارتفاع هائل في عدد السكان

ومن تنظيم الضبوط اللازمة لأمانة السجل المدني، إلى تنظيم المرور والبسطات التجارية في الأسواق والأماكن المكتظة وحفظ الأمن في المناسبات والأعياد، ومراقبة المواد الغذائية ومصادرة ما انتهت صلاحيته، إلى تفكيك العبوات وتفتيش السيارات المشبوهة وحتى مؤازرة عناصر الدفاع المدني والمجلس المحلي، إضافة إلى حملات التوعية للتخلص من المخالفات والسلاح، هي بعض مما يقوم به مركز شرطة مدينة الدانا في الريف الشمالي بإدلب.

عنصر من الشرطة الحرة أثناء عمله في تنظيم المرور بمدينة الدانا - زيتون

رئيس مركز شرطة الدانا الحرة المقدم «أحمد الجرو» قال لزيتون: «يقوم المركز بمهامه الأساسية من خلال كادر يضم ٦٨ عنصراً، بالإضافة لشرطة المرور».

مهام مركز الشرطة في الدانا

لا يقتصر دور مركز الشرطة في الدانا على ضبط الأمن وحماية الممتلكات العامة والخاصة، والتدخل بشكل مباشر في المشاكل، والتواجد في مكان الحادث أو الإشكال كما يوضح «الجرو»، بل يضطلع بدور رئيسي في كونه حلقة وصل بين المواطن والمحكمة، إذ تتولى الشرطة الحرة كتابة الضبوط، وتحويلها إلى المحكمة عن طريق رئيس المخفر، أو مدير الناحية بشكل رسمي، وتبدأ الآلية بالاستماع، وتفهم المشكلة منه، ومن ثم اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة، بعد سماع الشهود والتحري.

وتعتبر المحكمة الشرعية، والتي تتبع للهيئة الإسلامية في الدانا، مركزا لاستقبال الشكاوي، بحسب رئيس المحكمة «عبد الرزاق» لزيتون: «يتم تقديم الشكاوى عن طريق مكتب الشكاوى التابع لديوان المحكمة، يتم إرسال الشكوى بعدها من قبل رئيس الديوان إلى القاضي المختص بها، ليتم تحديد موعد للجلسة، واستدعاء الطرف المدعى عليه للحضور إلى المحكمة، وتتبع الإجراءات الرسمية في هذا الأمر».

وقال «عبد الرزاق» أنه لا يوجد قانون معين في اتخاذ الحكم، إنما يؤخذ بعين الاعتبار»القول الراجح للعلماء، والمذاهب الأربعة، والجمهور»، وأن هناك تعاميم خاصة في الهيئة، تضبط بعض المسائل المتعلقة بالقضايا المستحدثة وغيرها، ويتم العمل عليها وأخذ الأحكام منها.

وأفاد «عبد الرزاق»إن المحكمة الشرعية هي الوحيدة الموجودة في بنش ولا يوجد محكمة ثانية، لكن هناك مخافر للشرطة الإسلامية، التي تتبع لهيئة تحرير الشام، ولا تتدخل بالقضاء، إذ تقوم بعمل يشبه عمل الشرطة الحرة في المدينة، وأن المحكمة تعتمد في تنفيذ قراراتها على كتيبة أمنية تعتبر القوة التنفيذية لها وتتكون من الفصائل الداعمة التي تضم كلاً من الهيئة الإسلامية، وأحرار الشام، وفيلق الشام.

ولاقى عمل الشرطة الحرة في مدينة الدانا نوعا من التعاون والاستحسان لدى الأهالي، إلا أن وجود الفصائل العسكرية، خلق نوعا من التداخل في المهام الأمنية.

ويرتبط مركز الشرطة الحرة بالمكتب الشرعي في مديرية الصحة في إدلب بموجب مذكرة تفاهم، ويتم التعاون بين المركز والمكتب الطبي الشرعي عن طريق خبير الأدلة بالمركز، في الحالات التي تطلب استشارة الطب الشرعي، كالجرائم وغيرها».

تحديات المركز

فيما اشتكى الجرو من قلة عناصر الشرطة الحرة، بعد ارتفاع عدد السكان إلى خمسة أضعاف، بسبب قدوم النازحين، إضافة إلى الحاجة لمبنى أوسع للمركز، وتعبيد الشوارع، وإحداث شاخصات مرورية، وأكد أن عدد الضبوط في الشهر الماضي بلغ ١٣٠ ضبطاً، وهو ما يشير إلى تدني مستوى الجريمة بحسب الجرو.

«محمد علاء» أحد أهالي مدينة الدانا عبر عن رأيه في عمل جهاز الشرطة لزيتون بقوله: «بشكل عام فإن تنظيم السير والتعامل الحسن قد حاز على رضا الأهالي، لكن تنقصهم القوة العسكرية لفرض وجودهم على الأرض.

أما «ثائر كلاوي» من مدينة الدانا فرأى أن لجهاز الشرطة يعمل بشكل مقبول، رغم بعض القصور، وما تزال هناك الكثير من الأماكن المزدحمة التي تحتاج إلى تنظيم السير فيها، ولكن نقدر إمكاناتهم الضعيفة.

وتنتشر صور لأفراد جهاز الشرطة في مراكز المدن في الشمال المحرر، أثناء قيامهم بواجبهم الإنساني، لا سيما المشاهد التي يحرصون فيها على الأطفال أثناء انصرافهم من المدارس ومساعدتهم للمدنيين، وهو ما ساهم في قرب هذا الجهاز من قلوب الناس وزيادة ثقتهم فيه.

مياه المعرة 18 مليون تكلفة الضخ شهريا والجباية 2 مليون

على الرغم من وجود أكثر من 10 آبار «ارتوازية» إلا أن سيطرة قوات النظام على تلك الآبار وتمركزها بالقرب من محطات الضخ آنذاك، حال دون وصول المياه إلى مدينة معرة النعمان وريفها بالكامل، مما دفع بالفعاليات المدنية المسؤولة للتحرك والعمل على توفير المياه بأي طريقة.

وسيم درويش

وهو ما تحدث عنه رئيس مكتب المياه في المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان «قدور الصوفي» لـ «زيتون» قائلاً:

«تفاقمت مشكلة المياه في المدينة مما اضطرنا في مكتب المياه للبحث عن بدائل طارئة لحل المشكلة كحفر الآبار السطحية، ولكن دون نتيجة، ولم ننجح في التخفيف من حدة المشكلة، في حين كان حفر الآبار البحرية واستخراج المياه منها أمراً مكلفاً جداً».

وأضاف: «بعد ذلك قمنا في المكتب الخدمي في المجلس المحلي بتفعيل صهريجي مياه بأسعار مخفضة لتأمين المياه للأهالي ولبعض المؤسسات، تصل إلى 2000 ليرة سورية مقارنة بسعر الصهاريج الخاصة البالغ 4000 ليرة سورية، وذلك بدعم من منظمة «كيمونكس»، وفي عام 2013 قامت الفرقة 13 في الجيش الحر العاملة في المدينة بحفر بئر بحري وتجهيزه، الأمر الذي ساعد في التخفيف من المشكلة بعض الشيء».

«كما سعى المجلس المحلي بكافة قدراته البسيطة لإصلاح شبكة المياه في المدينة، حيث تم إصلاح أكثر من 400 عطل رئيسي، و1200 عطل فرعي في مختلف أحياء المدينة»، بحسب «الصوفي».

كذلك أفاد رئيس المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان «بلال ذكره» في حديث لزيتون، بأن محاولات المجلس المحلي في البحث عن حلول دائمة لمشكلة المياه لم تهدأ، ففي العام 2015 قامت منظمة «الإحسان» بتجهيز بئر ارتوازي في المدينة، وزودته بمولدة بقدرة كهربائية تصل إلى (150 KVA)، لضمان تشغيل المضخة الغاطسة للبئر لمدة 12 ساعة وتوفير 480 متر مكعب ماء يومياً، وقد استفاد منها أكثر من 15 ألف نسمة في معرة النعمان.

وفي بداية عام 2016 وقع المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان مع منظمة «بناء» مذكرة مشروع «تأهيل واستثمار محطة مياه بسيدا»، والذي ينص على إصلاح المحطة وصيانة خطوط الضخ والشبكة، وتأهيل فريق صيانة خاص بالمحطة وفريق جباية، وتبلغ قيمة المشروع التقديرية مليون ومئتي ألف دولار لمدة 6 أشهر، ولكن المنظمة لم تلتزم بهذه المذكرة، فتم تمديد المهلة، ومازالت حتى الآن تشرف عليه ولم تنتهِ منه بعد، بحسب «الصوفي».

وأوضح «الصوفي» أنه تم انجاز قسم كبير من بنود المشروع، حيث تم بناء غرفة للمولدات في منطقة بسيدا، وتجهيز الرافعة الداخلية بمبنى المضخات الأفقية وتأهيل الآبار، وتمديد خطوط «البلوتيلين» إلى معرة النعمان بمسافة 450 م، إضافة إلى ضخ المياه من المحطة لأول مرة بتاريخ 27 آذار 2017 .

وتحسباً من عدم صلاحية الأنابيب وتلوثها جراء عدم استخدامها منذ أربع سنوات، أفاد «الصوفي» بأن عدم ضخ المياه في التمديدات منذ مدة طويلة، حال دون إمكانية استخدام المياه التي تضخ عبرها للشرب، خوفاً من انتشار الأمراض في بداية الضخ، منوهاً لاستمرار عمليات صيانة شبكات المياه في المدينة حتى الانتهاء منها منتصف شهر تموز المقبل، وأن ضخ المياه في الوقت الحالي «تجريبي».

مشاكل وصعوبات

رغم محاولات المجلس المحلي لحل مشكلة المياه في مدينة معرة النعمان، إلا أن الأحياء الواقعة شرقي المدينة، ما تزال محرومة من الماء، مع وجود الكثير من العوائق التي تواجههم في تقديم الخدمة بوجهها الأمثل.

وتتلخص هذه العوائق كما يراها رئيس المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان "بلال ذكره" بوجود الكثير من الأعطال في شبكة المياه وحاجتها لتمويل كبير لإصلاحها، إضافة إلى الكلفة الكبيرة التي يحتاج إليها الضخ، فضلاً عن امتناع معظم الأهالي عن دفع الجباية.

وحول ذلك قال "ذكرة": "تبلغ تكلفة الضخة الواحدة ٦٠٠ ألف ليرة سورية، ومبالغ الجباية لا تفي بالغرض إذا ما قورنت بالتكلفة الشهرية للضخ البالغة ١٨ مليون ليرة سورية، في حين تصل مبالغ الجباية في أحسن الأحوال إلى ٢ مليون ليرة سورية".

كما رأى رئيس المجلس أن تلاعب بعض الأهالي بصمامات المياه داخل المنازل يعد من المشاكل الكبيرة التي تواجه قطاع المياه في المدينة.

ولفت الذكرة إلى أن كهرباء الخط الإنساني ليست على المستوى المطلوب إذ أنها في أغلب الأحيان ليست بالقوة المطلوبة لتشغيل المضخات بكامل استطاعتها، ناهيك عن فترات الانقطاع الطويلة أحيانا فيها.

عبدو البش أحد المواطنين في مدينة معرة النعمان قال لزيتون: "في فترة الضخ التي تتوافق مع دور حينا، لا تتجاوز مدة الضخ ٢ ساعة، وبشكل ضعيف جدا لا تصل إلى خزانات المياه في الطابق الثاني، وبالتالي لا أستفيد منها".

تأهيل بعض الابار في مدينة المعرة - إنترنت

الحلول

«في محاولةٍ لإيصال المياه إلى كافة أحياء مدينة معرة النعمان قام المجلس بتقسيم المدينة إلى ١٦ حي، ووضع خطة ضخ مقسمة إلى ١٦ فترة، ويتم ضخ المياه لكل حي بحسب رقمه التسلسلي»، وفقاً لـ «ذكرة».

وعن الإجراءات التي يتم العمل عليها حالياً قال رئيس مكتب المياه في المجلس: «نقوم حالياً بمتابعة الإصلاحات في الشبكة الداخلية للمدينة بغية تخديم كافة الأحياء دون استثناء، كما نعمل ضمن مشروع لتجهيز بئرين جديدين إضافة إلى الآبار الأربعة الموجودة في محطة عين الزرقاء، من المفترض أن ينتهي بنهاية حزيران الجاري».

ورأى موظف سابق في وحدة مياه معرة النعمان أن من الحلول المجدية التي يجب العمل عليها هي تجهيز آبار محطة «عين الزرقاء» وآبار محطة بسيدا، الأمر الذي من شأنه تغطية كافة أحياء مدينة معرة النعمان وريفها، والتي تملك قدرة إنتاجية هائلة، في حال تمكن المجلس من إيجاد تمويل كافي لها.

كمثيلاتها من باقي المدن في ريف إدلب، تعاني معرة أبي العلاء من ذات المشكلات، وذات العوائق، ما يحتم ذات الحلول، التي يراها القائمون على الإدارات كامنة في مبادرة المواطن إلى مد يد العون والمشاركة في مسؤولية إدارة المدن وتحسين الخدمات بها، لاسيما في ظل توقف القصف وعودة الحياة الى المدن.

كهرباء المعرة: خطط لزيادة التغذية

خرجت محطة معرة النعمان عن الخدمة بعد قصفها من قبل جيش النظام في معسكر وادي الضيف، كما تم سرقة ونهب معظم المعدات منها، بحسب ما أوضح أحد عمال الصيانة لزيتون، مفضلاً عدم ذكر اسمه.

وتم تنظيم العمل الخدمي لإدارة المدينة من خلال لجنة الخدمات التي أنشأت مكتباً للإشراف على موضوع الكهرباء.

رئيس مكتب الكهرباء الذي يتبع حاليا للمجلس المحلي «سعيد محمد الضاهر» أوضح لزيتون أن دور المكتب اقتصر عبر مراحله التي مر بها بدءاً من لجنة الخدمات إلى مجلس قيادة الثورة، ومن ثم مجلس إدارة المدينة، على تنفيذ الإصلاحات داخل المدينة وأبراج التوتر الرئيسية خارجها، مشيراً إلى عدم وجود مشاريع خاصة بالمجلس المحلي آنذاك.

وعمل المكتب فيما بعد على تأمين بعض الكابلات المتبقية والصالحة للاستعمال، بغية توصيل التيار إلى بعض الأحياء، عبر تغذيتها من محطة البارة عبر مدينة كفرنبل وقرية حاس، وذلك لمدة لا تتجاوز الثلاث ساعات يومياً نظرا لنقص الكهرباء حينها، بحسب «أحمد الدبلوز» موظف صيانة سابق في كفرنبل.

رئيس المجلس المحلي في مدينة معرة النعمان «بلال ذكرة» قال لزيتون:

«اعتمد أهالي المدينة في بداية المشكلة على المولدات الصغيرة، ومع تعمق الأزمة وطول مدتها انتشرت المولدات ذات الاستطاعة الكبيرة، والتي تتبع للقطاع الخاص، ليبدأ بيع الأمبيرات للأهالي بسعر وصل إلى ٤٠٠٠ ليرة سورية للأمبير الواحد، ولمدة تشغيلية لا تتجاوز الست ساعات يومياً».

وشهدت مدينة معرة النعمان مظاهرات في شهر تموز من العام الفائت احتجاجاً على ارتفاع أسعار الأمبيرات وأزمة الكهرباء.

ونوه «الذكرة» إلى مشروع مولدات تم طرحه من قبل المجلس منذ أكثر من عامين، بغية إيصال الكهرباء إلى الأهالي بأسعار الكلفة التشغيلية، إلا أن المشروع باء بالفشل بسبب نقص الدعم اللازم. وأضاف: «قام المجلس المحلي بالاتفاق مع الجهات المسؤولة عن قطاع الكهرباء بتوصيل خط كهرباء إنساني للمرافق العامة في كانون الثاني الفائت، والذي أسهم في خفض سعر الأمبير وأحياناً في رفع مدة ساعات التشغيل، ناهيك عن دوره الكبير في تخفيض الكلفة الانتاجية لربطة الخبز وفي خفض التكاليف بالنسبة للمشافي والمياه».

وتمكنت ورش الصيانة في مكتب الكهرباء إصلاح محطة تحويل بسيدا، وتغذيتها عن طريق محطة تحويل «الشريعة/حماة»، وسيتم تغذية كافة المولدات الخاصة في المدينة بالكهرباء النظامية، بعد الاتفاق مع أصحابها وتوقيع العقود المطلوبة، وفق «الذكره» الذي أكد أن المجلس المحلي سيكون المسؤول الكامل عن إدارة المولدات، وسيتولى مكتب الكهرباء تحويل وتوصيل المولدات إلى الخزانات الرئيسية وإصلاح خطوط التغذية الأرضية، كما سيتم تحديد موعد بدء وانتهاء هذا العمل خلال الشهر الحالي.

وفي ذات السياق أضاف رئيس مكتب الكهرباء»سعيد الضاهر»: هناك مشروع قيد الدراسة لإيصال خطوط كهرباء إنسانية من محورين إضافيين حيث سيتم استجرار خط من بلدة «الزعلانة» التي يتم تغذيتها من محطة سنجار شرقاً، وآخر من بلدة كفرومة التي يتم تغذيتها من محطة البارة غربا، ويهدف هذا المشروع إلى تجنب قطع الكهرباء عن المرافق العامة، والتحويل بين الخطوط الثلاثة في محاولة للحفاظ على الأداء الخدمي لكل منشأة.

وكانت الإدارة العامة للخدمات أعلنت بتاريخ ٢ حزيران الجاري، عن تفعيل المحطة الرئيسية في المدينة، مؤكدة على توصيل الكهرباء لكافة المنازل بالإضافة إلى زيادة عدد ساعات التشغيل.

أحدى المولدات الخاصة في مدينة المعرة - زيتون

الشرطة الحرة في معرة النعمان .. خدمات في مواجهة العسكر

تم تشكيل أول مخفر ثوري في مدينة معرة النعمان في الشهر الخامس من عام ٢٠١١، وكان الهدف منه حفظ الأمن والبحث عن المفقودين والمخطوفين، واسترداد المسروقات وتنفيذ المداهمات للقبض على المطلوبين.

مؤسس أول مخفر ثوري في محافظة إدلب وأحد المنشقين عن شرطة النظام، المساعد أول «شريف قيطاز» قال لزيتون: «بتفويض من مجلس الشورى في مدينة المعرة تم تأسيس أول مخفر ثوري يعنى بمشاكل المواطنين ويحل قضاياهم، رغم وجود أكثر من ١٣ حاجز لجيش النظام في المدينة».

وأضاف: «كان من مهام المخفر الأساسية إسعاف جرحى قصف الطيران الحربي، وإطفاء الحرائق وتشكيل دوريات لحماية الأحراش من القطع الجائر، وتوزيع الإغاثات، وتأمين الطحين للأفران، إلى أن انخرطنا ضمن تشكيل الشرطة الحرة، إلى ذلك الحين يمكن أن نصف المخفر بأنه محكمة ودفاع مدني وشرطة ثورية، علماً أن المخفر الثوري لم يكن ينتمي لأي فصيل منذ بدء العمل به حتى تاريخ انصهاره ضمن الشرطة الحرة».

رئيس قسم المرور في مركز معرة النعمان النقيب «محمد عبد العزيز» قال في حديث لزيتون: «بدأنا العمل في مركز المعرة بعدد لا يتجاوز العشرين عنصراً، وبعد العديد من المطالبات تم رفع العدد في مركز المعرة إلى ٦٤ عنصرا على رأس الخدمة حالياً».

تشكيل الشرطة الحرة

في بداية عام ٢٠١٤ بدأت تلوح فكرة دمج المخافر الثورية في تشكيل واحد، وذلك لتنظيم عملها وتأمين متطلباتها وأعدادها اجتماعياً ومهنياً.

معاون قائد شرطة إدلب الحرة للريف الجنوبي ورئيس مركز شرطة معرة النعمان العميد «تيسير السماحي» في حديث لـ زيتون قال: «برزت الحاجة وبشدة إلى ضرورة تشكيل الشرطة الحرة للتعامل مع الجرائم المدنية بعيدا عن العسكرة، وفي منتصف العام ٢٠١٤ تم الإعلان عن تشكيل مؤسسة الشرطة الحرة بدعم من «منظمة آرك»، اعتمدت في تأسيسها على عدد من ضباط وصف ضباط وعناصر الشرطة، جميعهم من المنشقين عن نظام الأسد، وتم توحيد جميع المخافر الثورية المشكلة سابقا، والمكونة أيضا من عدد من المنشقين وذوي الخبرة في هذا المجال».

وأضاف السماحي:

«تحت شعار «شرطة وأمان وعدالة اجتماعية» تم في الفترة السابقة إنجاز أكثر من مشروع بالتعاون مع المجلس المحلي في المعرة، منها ترميم مركز الشرطة ومركز المرور، وإعادة تأهيل الطرق العامة، وترميم الحديقة العامة في مدينة معرة النعمان وإعادة تأهيلها، ودعم مشروع مشغل التريكو النسائي من خلال المجلس المحلي، ومما ينوي جهاز الشرطة الاهتمام به، مركز مواصلات سيتم من خلاله تسجيل كافة السيارات والدراجات والآليات في المدينة، وإعطائها لوحات مرورية خاصة، كما سيتم في القريب العاجل تعبيد قسم كبير من طرقات المدينة لمسافة ٢٠ كم».

دور الشرطة في الإجراءات والقضائية

وعن مهمات وآليات الشرطة في الإجراءات الجنائية قال النقيب في جهاز الشرطة «محمد عبد العزيز» لزيتون: «في حال الخلافات المدنية أو الجزائية الغير مشهودة كدعاوى العقارات أو التجاوزات أو النصب والاحتيال إلى ما هنالك، يتقدم المواطن المتضرر بدعواه إلى المحكمة فوراً، وهي بدورها تقوم بإحالة الضبط إلينا لإجراء التحقيق اللازم والإعادة».

وأوضح النقيب عبد العزيز إلى أن التحقيقات تقسم إلى جنائي وجزائي، حيث يتم في القسم الأول الاستعانة بطبيب شرعي ونائب عام من المحكمة، وتكون مهمة دورياتنا التحفظ على مكان الجريمة، لمنع وصول أي مواطن إليه خشية إخفاء أو طمس أي دليل متوقع، حتى وصول الطبيب والنائب العام إلى المكان».

وتابع: «أما في الدعاوى الجزائية وبعد تحويل الاستدعاء من المحكمة، يتولى محققو مركز الشرطة استدعاء المدعى عليه، وأخذ إفادته، وفي حال عدم حضوره يتم اقتياده موجوداً إلى المركز لإجراء التحقيق اللازم، ويحق للمركز الاحتفاظ بالمتهم لمدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة غير قابلة للتمديد، ومن ثم تحويله مع الضبط المنظم إلى المحكمة المختصة»، منوّهاً إلى أنه لا دور للمحامين في مركز الشرطة، نظراً لقصر المدة التي يقضيها المتهم في المركز.

مؤسس الشرطة الحرة في معرة النعمان - شريف قيطاز

من جهته أكد السماحي أن الشرطة الحرة هي القوة التنفيذية للمحكمة الشرعية الموجودة في المدينة، حيث يتم تقديم المؤازرات لعناصر المحكمة خلال تنفيذ الأحكام، كما يقوم عناصر المركز بتبليغ المطلوبين للمحكمة خارج مدينة المعرة.

وعن مدى التعاون بين المحكمة الموجودة في معرة النعمان ومركز الشرطة الحرة في المعرة قال قاضي محكمة البداية المدنية في معرة النعمان «مصطفى الرحال»:

إننا في محكمة الهيئة الإسلامية بالمعرة بأمس الحاجة إلى تشكيل مهني قادر على التعامل مع المدنيين والمحاكم بلباقة، ونرحب في محاكم الهيئة الإسلامية بالتعاون مع مؤسسة الشرطة الحرة في كافة محاكمنا على اختلاف درجاتها وأنواعها».

التعاون مع مكتب الطب الشرعي

ويبدو التعاون وثيقا ما بين مركز شرطة معرة النعمان والمكتب الطب الشرعي في مديرية الصحة، هو أمر لا يمكن الاستغناء عنه، كما صرح العميد السماحي لزيتون:

"يتم من خلال الاستعانة بالأطباء الشرعيين المعتمدين من قبله في مدينة المعرة، كما يتم إرسال الجثث المجهولة التي يتم العثور عليها مرفقة بالضبط اللازم الذي يحدد فيه تاريخ الوفاة من قبل الطبيب الشرعي، ومكان وتاريخ وقوع الحدث، ليتم الاحتفاظ بها لديهم في إدلب ريثما يتم التعرف عليها لاحقا".

أعباء تتصدى لها شرطة المعرة

ويرى النقيب «محمد عبد العزيز» أن نشاط مركز الشرطة الحرة لا يخفى على أي شخص يتجول في مدينة معرة النعمان، فعمل الدوريات على تنظيم حركة السير في المدينة دائم وبشكل يومي، كما تعمل حاليا على إغلاق منافذ الأسواق الرئيسية في المدينة، خوفاً من الخروقات الأمنية، وتنظيم السير في منطقة سوق الهال المزدحم، وفي سوق الدراجات النارية، كما يسير الدوريات الليلية بهدف حماية أحياء المدينة.

ويضيف عبد العزيز إلى قائمة اهتمام مركز الشرطة التعاون مع فرق الدفاع المدني من خلال تسهيل حركتهم ضمن المدينة، والتعاون مع المكتب الإغاثي في المجلس المحلي، والمساعدة في تطبيق قرارات المجلس، لاسيما المتعلقة بمنع حفر الآبار وحجز الحفارات المخالفة وتقديمها للمحكمة، لافتاً إلى التعاون مع جميع المرافق الخدمية والتعليمية والصحية، كتأمين الحراسة لمراكز امتحانات التربية الحرة وغيرها.

ويشير عدد الضبوط القليلة التي تم تنظيمها خلال الشهر الماضي إلى مستوى أمني جيد، إذ أن ٥٩ ضبطا بالنظر إلى مدينة بحجم معرة النعمان يعتبر عددا محدودا، بحسب العميد «السماحي».

وعلى الرغم من الخدمات المتعددة التي يقدمها مركز الشرطة الحرة إلا أن العديد من المعوقات تمنع المركز من تحقيق أقصى إمكاناته، منها قلة عدد العناصر، لاسيما مع دخول الهدنة حيز التنفيذ وازدياد الكثافة السكانية، والتي تتطلب أعداداً إضافية من العناصر، ولا يمكن تغطيتها بالكادر الموجود حالياً، كما أن نقص الآليات من دراجات وسيارات، ونقص القرطاسية، كلها تؤثر على سير العمل الأمني في المركز».

ومن المعوقات الهامة في العمل بحسب النقيب «عبد العزيز» هو النقص بالعناصر الهندسية المدربة، حيث يتم الاستعانة بالفرق الهندسية المتواجدة ضمن الفصائل العسكرية أثناء تفكيك العبوات الناسفة والسيارات والدراجات المفخخة، والتي يتم العثور عليها بكثرة ضمن أحياء مدينة معرة النعمان في الآونة الأخيرة.

المواطن «سامي طويش» لا يخفي ارتياحه لما يقدمه مركز الشرطة الحرة في مدينة المعرة من خدمات في مجال الأمن وغيره، مشيراً إلى أن هذا الجهاز يعتبر المقوم الأساسي لإعادة بناء المدينة، خصوصاً وأنهم يرفعون شعار«منهم وفي خدمتهم».

يذكر أن العميد «تيسير السماحي» استشهد مساء يوم الخميس في ٨ من حزيران بعد إجراء الحوار معه بيومين، نتيجة هجوم شنته هيئة تحرير الشام على مقرات الفرقة ١٣ التابعة للجيش الحر وفيلق الشام المتواجدين في مدينة معرة النعمان.

وحدة مياه سراقب: إن لم تتم الجباية فانقطاع المياه محتوم

مع انتهاء العقد الموقع بين وحدة مياه سراقب ومنظمة كرياتيف، ودخول فصل الصيف، يعود الحديث حول المياه مجدداً، وخصوصا بعد المستجدات الأخيرة في وصول الكهرباء النظامية إلى المحافظة، واستمرار إحجام المواطنين عن دفع الجباية.

غسان شعبان

عزا رئيس المجلس المحلي في سراقب «إبراهيم باريش» مشاكل المياه إلى عدم استجابة الأهالي لموضوع الجباية الدورية، التي تعد الحل الأمثل في مواجهة قلة الدعم وانتهاء العقود، ويرى أنه لو استطاعت وحدة المياه بالتعاون مع المجلس المحلي تأمين موارد مالية من أجل ضخ المياه بواسطة الديزل، فسيتم تأمين أكثر من ٩٠٪ من المدينة، نظرا لوجود مضخات جاهزة وكوادر تعمل على أمور الصيانة.

وهو ما أكده مدير وحدة المياه «يحيى الخضر» لزيتون: «بعد عمليات التأهيل والصيانة التي قمنا بها خلال تنفيذ العقد مع منظمة كرياتيف، أصبح وضع الشبكة على أتم الجاهزية، ولا تعاني من أية مشاكل، فكانت الضخات موزعة ضمن قطاعات بحيث يشمل كل قطاع ضختين في الأسبوع، أي أن سبع عمليات ضخ قامت بها الوحدة شهريا».

وأضاف:

«إن العقد مع منظمة كرياتيف مرتبط بشرط أن تقوم وحدة المياه بجباية مبلغ ٣ مليون ليرة سورية شهريا، وما تم جبايته منذ بداية العقد وحتى اليوم هو ٤،٥ مليون ليرة سورية، وإن استمر ضعف الجباية ولم يتم استكمالها فإن انقطاع المياه في سراقب محتوم».

وعن محاولات وحدة المياه في جمع الجباية أكد «الخضر»: «عملت وحدة المياه بالتعاون مع المجلس المحلي والشرطة الحرة والمحكمة على إضافة ٩ جباة إضافة لعمالها الـ ١٨ الأساسيين، ولم نحرز أي تقدم، فلجأنا إلى ربط الجباية بتوزيع الإغاثة، وفرضنا مبلغ ألف ليرة سورية على كل عائلة رغم أن الإغاثة لا توزع كل شهر ومع ذلك لم ننجح بسبب امتناع المواطنين عن الدفع».

وحدة مياه مدينة سراقب - زيتون

تفاؤل نسبي بقطاع الكهرباء في سراقب

بعد تحريـر مدينة إدلب في نهاية شـهر آذار من عام 2015، بأيـام قطع التيـار الكهربائي بشـكل كامل عـن المحافظة، وبـدأت مشـكلة الكهرباء فـي كامل المحافظـة ومنها مدينة سـراقب، كما بدأ الاعتماد على المولدات الكهربائية الخاصة، ومن ثم على مولدات المجلس المحلي.

وحدة كهرباء سراقب - زيتون

"حسن الحسن" مدير وحدة الكهرباء في سراقب قال لزيتون: "وضع الكهرباء في الوقت الحالي جيد، ولدى وحدة الكهرباء ٦ مولدات باستطاعة اجمالية ٢٢٥٠ kva، موزعة ضمن قطاعات المدينة وتغطي كافة الأحياء باستثناء الحي الشرقي في منطقة التليل التي تغطيها مولدات خاصة خارج مسؤولية الوحدة، أما بالنسبة للمولدات التابعة للمجلس المحلي فهي ضمن مسؤولية وحدة الكهرباء كإدارة وإشراف وجباية، وهي مولدات خدمية غير ربحية، تعتمد بعملها على جباية المشتركين، ويتناسب سعر الأمبير الواحد مع مصاريف المولدة من ديزل وصيانة ورواتب العمال، الذين يبلغ عددهم ٢٩ عاملاً وجميعهم فنيين واختصاصيين ولديهم الخبرة في إدارة مشروع الامبيرات، ويتم منحهم رواتبهم من عائدات الجباية المتوفرة من المولدات".

وأكد الحسن أن هناك مشروعين لتغطية الأحياء المتبقية من مدينة سراقب، المشروع الأول سنعمل على تغطية الحي الجنوبي بثلاثة مولدات تابعة للمجلس المحلي خلال الأسبوع المقبل فور وصول الكابلات والمواد اللازمة لإتمام عملية التغذية الكهربائية، بالإضافة إلى مشروع لإعادة هيكلة شبكة الكهرباء في المدينة بشكل كامل، تمت الموافقة عليه بشكل مبدئي ولكن لم يتم تحديد تاريخ البدء بتنفيذ بنود العقد حتى الآن.

الحلول والإجراءات لمشاكل قطاع المياه بسراقب

أوضح رئيس المجلس المحلي في سراقب أن الحل الأمثل لمواجهة المشاكل هو في وضع آلية ملزمة للجباية، وأنه سيتم إضافتها على فاتورة الكهرباء الشهرية، ما سيتيح توفير موارد كافية لضخ المياه لكافة أحياء سراقب، بالإضافة إلى منع المخالفات، والتعدي على الشبكة من خلال بعض التمديدات الغير منتظمة».

وهو ما يوافق عليه مدير وحدة المياه مؤكداً أنه سيتم قطع خط التغذية عن كل من يمتنع عن الدفع، منوهاً إلى أن الوحدة تحتاج إلى ١٢ مليون ليرة شهريا من ديزل وزيوت وبعض الإصلاحات مقابل ٤ ضخات شهريا.

«بليغ سليمان» أحد سكان المدينة يرى أن عجز المجلس المحلي ووحدة المياه عن عملية الجباية انعكس بشكل سلبي على المدينة إذ حرمت أحياء من المياه وأجبر البعض على شراء الصهاريج ويشير إلى أن الحل في وجود إحصائية محددة لعدد المشتركين في المدينة وربط الجباية بأجور الكهرباء، كي تتمكن الوحدة من استيفاء الجباية من الأهالي، كما يرى وجوب الاتفاق مع إدارة الخدمات بإيصال الخط الإنساني لتشغيل كافة المؤسسات الخدمية وأهمها المياه.

اسعار الأمبيرات بين مولدات المحلي والمولدات الخاصة

أوضح "الحسن" أن عدد ساعات التشغيل في المولدات التابعة للمجلس المحلي هي/ ٥/ ساعات يومياً، وسعر الأمبير ٣٠٠٠ ليرة سورية، وأن استهلاك كل مولدة في الساعة الواحدة حوالي ٦٥ إلى ٨٠ ليتر ديزل حسب عدد الامبيرات المستجرة من كل مولدة بالإضافة إلى تكلفة الصيانة والزيوت والمصافي، بينما في المولدات الخاصة سعر الأمبير هو ٤٠٠٠ ليرة سورية، وعدد ساعات التشغيل /٤/ ساعات فقط.

وأكد "الحسن" على أن وحدة الكهرباء بالتعاون مع المجلس المحلي ستقوم بوضع مولدات في الحي الجنوبي، كما أنها تحاول التنسيق مع اصحاب المولدات الخاصة التي بقيت تغطي مناطق ضمن الحي الشرقي من المدينة، ليكون برنامج التشغيل واسعار الأمبيرات موحدة في كافة أنحاء مدينة سراقب.

الخط الإنساني والنظامي

وقع المجلس المحلي يوم ٤ حزيران الحالي اتفاقا مع الهيئة العامة للخدمات التابعة لحركة أحرار الشام يقضي بإيصال الكهرباء إلى مدينة سراقب ضمن بنود منها، تأمين التغذية الكهربائية لمدة ٦ ساعات يوميا بسعر ٢٥٠٠ ليرة للامبير الواحد قابل للتخفيض بعد شهر رمضان، وفي حال انقطاع الكهرباء بشكل مؤقت تقوم وحدة الكهرباء بتشغيل المولدات لمدة ٣ ساعات ونصف تعويضا عن الكهرباء النظامية، أما في حال انقطاعه لفترة تزيد عن ١٠ أيام تعود مولدات المجلس للعمل كما كانت قبل العقد، أي ٦ ساعات مقابل ٣٠٠٠ ليرة سورية.

يذكر أن اتفاقا لم يوقع بين المجلس المحلي والإدارة العامة للخدمات التابعة لهيئة تحرير الشام بسبب اجحاف بنود العقد لصالح الهيئة، وهو ما دفع بالمجلس المحلي في المدينة إلى تفضيل عقد الهيئة العامة للخدمات التابعة لحركة أحرار الشام نتيجة لبنوده الجيدة لصالح المدينة بحسب المجلس المحلي.

دور المجلس المحلي

رئيس المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها "ابراهيم باريش" قال لـ "زيتون":

"وحدة كهرباء سراقب هي مؤسسة تابعة للمجلس المحلي، ويشرف المجلس على عملها بشكل كامل، ولكنها تواجه بعض المشاكل كنقص الموارد المالية التي تحول دون تغطيتها لكامل المدينة، ونعمل حالياً على وضع خطة لدعم المولدات الخاصة التي تغطي بعض الأحياء دون مولدات المجلس، وتحمّل جزء من نفقاتها في سبيل خلق توازن بالأسعار بين القطاع الخاص والمجلس المحلي".

مؤكداً على رضى الأهالي عن عمل المجلس، وعلى سعي المجلس إلى تغذية كافة أحياء المدينة بالتيار الكهربائي وبأسعار أقل في حال توفر الإمكانيات المادية.

رأي الأهالي

"عبد الحميد شيخ علي" أحد العاملين بقطاع الكهرباء في مدينة سراقب قال لزيتون: "إن تغطية الأحياء في مدينة سراقب بمولدات المجلس المحلي منذ شهر آب الماضي وحتى اليوم مناسبة للمواطن، في حين يعاني المواطنون في الأحياء التي تغطيها المولدات الخاصة من قلة عدد ساعات العمل، وارتفاع سعر الأمبير، بالإضافة إلى عدم تعويض الاعطال".

وتوقع "شيخ علي" أن واقع الكهرباء سيكون أفضل من ناحية تزويد المواطن بالتيار الكهربائي بعدد ساعات أعلى وأسعار أدنى، وذلك بناء على بعض العقود الموقعة مؤخرا.

من جانبه قال المهندس "خالد الخالد" عضو لجنة المولدات سابقاً لزيتون: "إن المشاكل الفنية تنحصر بالمشاكل الميكانيكية للمولدات وسرقة خطوط الشبكة واعطال القواطع الكهربائية و سرقة الكهرباء من الشبكة، وهي مشاكل مسيطر عليها مادام العمل ضمن الحدود والقوانين، اما اذا كان هناك تحميل زائد او تحميل غير متوازن فسينتج الضرر".

وأشار إلى أن حل مشكلة الكهرباء في الوقت الحالي يكون بزيادة عدد المولدات و تفعيل التعاون بين القطاع العام والخاص، ومد شبكة من المحولات في الأماكن التي لا يوجد فيها مولدات لتوزيعها على المواطنين بحسب مبدأ الامبير، ووضع خطة تطوير للمؤسسة ونموها وزيادة امتدادها في المدينة.

يذكر أن دعوات لمظاهرة احتجاجية تم تناقلها على وسائل التواصل الاجتماعي يوم ٦ حزيران بعد أنباء عن إلغاء عقد الكهرباء النظامية مع الهيئة العامة للخدمات.

شرطة سراقب:

لا خلاص من الانفلات بدون تعاون الجميع

بجهود فردية وبضعة شبان متطوعين، تم تشكيل الشرطة الثورية في منتصف عام ٢٠١٢، دون إمكانات أو معدات، مقتصراً عملها على الحد من المخالفات المرورية وتنظيم السير وفض النزاعات معتمدة على الصلح بين الأطراف.

في منتصف عام ٢٠١٤، تم تشكيل قيادة شرطة إدلب الحرة، وافتتاح مركز سراقب التابع لها، بإشراف من منظمة أجاكس، وبلغ عدد المراكز ثلاثين مركزاً في محافظة إدلب، ودعمت جميع المراكز بكافة المستلزمات والمعدات والرواتب، إلا أن المنظمة علقت عملها في شهر نيسان ٢٠١٥، بسبب تصرفٍ قام به أحد عناصر الشرطة.

وفي بداية شهر تشرين الثاني لعام ٢٠١٦، أعادت المنظمة دعمها وأصبح مركز شرطة سراقب تابع للقيادة مرة أخرى، التي لم يتخلى عن دعمها أثناء توقفه بحسب إمكاناتها، وزاد عدد العناصر إلى/ ٥٦/ عنصر من ضباط منشقين وصف ضباط وعناصر، كما تم تزويد المركز بسيارة وخمس دراجات نارية ورواتب شهرية.

مشاكل كبرى وإمكانات محدودة

وبحسب مدير مركز الشرطة في سراقب "عواد أبو محمد" فإن عمل الشرطة في المدينة واجه العديد من الصعوبات والمشاكل، منها قلة الإمكانيات والعناصر، وكثرة الفصائل العسكرية الذي خلق نوعاً من الخلط في الاختصاصات الأمنية ببداية التأسيس، إضافة إلى تعدد المحاكم وغياب المظلة الإدارية التي تنظم العمل بين مراكز الشرطة في المدن، بالإضافة إلى بعض الأفكار الراسخة في أذهان الأهالي عن تصرفات شرطة النظام سابقاً.

وأضاف "أبو محمد": "نحن سلطة تنفيذية تهتم بحفظ أمن المجتمع والحد من الجرائم، وتنظيم الضبوط اللازمة وإحالتها للقضاء، ولسنا جهة عسكرية، ومركز الشرطة منفصل تماماً في عمله عن أي جهة أخرى، ويوجد تعاون مشترك مع الفصائل والمحاكم، ونقوم بتحويل القضايا الشائكة مثل الحوادث والمشاجرات وغيرها إلى المحكمة في حال لم نستطع الصلح بين الطرفين، وأيضا هناك تعاون وتنسيق تام في حال كانت المحكمة تحتاج إلى مساندة أو العكس، أما بالنسبة للحوادث الأمنية والخروقات من الجهات العسكرية، لا يمكننا مواجهتها، ومع ذلك تمكنا بعد تشكيل المركز من بسط الأمن بنسبة ٧٠٪ في المدينة، بسبب تعاون الأهالي مع الشرطة والتنسيق مع المحاكم، فخلال الشهر الماضي تم تنظيم أكثر من ٤٠ ضبط، والعديد من المصالحات الخطية بدون ضبوط".

واستطرد: "قمنا مؤخراً بوضع حواجز في الطرقات وعلى أطراف المدينة وفي الأحياء التي يسكنها النازحون، لكنها متحركة وليست ثابتة، خوفاً على حياة العناصر من الاستهداف، لكن برغم قلة الإمكانيات فقد استتبّ الأمن نوعاً ما من خلال ما تقوم به الشرطة من ملاحقة اللصوص والتأكد من هويات الأشخاص المشكوك بهم".

ويرى "أبو محمد" أن مسؤولية ضبط الانفلات الأمني تقع على عاتق الجميع، ولا سيما في ظل تداخل السلطات وتعدد الفصائل، ومن الجائر مطالبة الشرطة بضبط الحوادث الأمنية التي تقع، مشيراً إلى أن الحل يكمن في تكامل الجهود ما بين الشرطة والفصائل والمدنيين.

الصلح أولى الخطوات

وبسبب هدفها في بسط الأمان المجتمعي، تجنح الشرطة بشكل دائم إلى فض النزاعات والمشاكل عن طريق المصالحات، وهو ما يؤكده أبو محمد بقوله: "بعد تقديم الشكوى نقوم بإحضار الطرف الآخر، ونحاول الإصلاح بين الطرفين، وفي حال لم نوفق نعمل على تنظيم الضبط وإحالته إلى المحكمة الشرعية، ولدينا ضمن المركز قسم خاص للتحقيق، تتم إحالة المتهم إن استدعى الأمر، وفي حال تم إثبات الجرم عليه، نقوم بتنظيم الضبط وأخذ إفادته وإفادة الشهود، وإحالة القضية إلى المحكمة".

ويشير أبو محمد إلى التعاون الوثيق مع الطبابة الشرعية في مديرية الصحة بإدلب، إذ يتم إحالة القضايا الجنائية إلى الطبابة للكشف عليها وتقديم التقرير اللازم والمفصل عن سبب القتل، كما يتم إيداع الجثث لديهم، وتقديم الضبط إلى المحكمة الشرعية والجهات المختصة للتحقيق في الموضوع، بحسب التقرير الطبي الصادر عن الطبابة الشرعية.

ما بين «اللج» و «الزربة».. المياه في كفرنبل المتأثر الأكبر

مع بداية عام 2012، انقطعت المياه عن مدينة كفرنبل، وذلك نتيجةً لخروج «محطة اللج» عن العمل جراء القصف، وانقطاع التيار الكهربائي عن المدينة بشكل متكرر.
ونظراً للحاجة الملحة للمياه قام المجلس المحلي في كفرنبل بالتعاون مع منظمة اتحاد المكاتب الثورية، باستكمال تجهيز الآبار التي كان قد تم حفرها سابقاً من قبل وحدة المياه التابعة للنظام، في قرية البريج بالقرب من مدينة كفرنبل، وذلك في بداية عام 2014.

محمد أبو الجود

مشروع مياه كفرنبل - زيتون

مشروع مياه كفرنبل

المدير السابق لوحدة المياه في مدينة كفرنبل «صلاح الخطيب» قال لزيتون: «بعد ٣ أشهر من بدء المشروع توقفت عملية الضخ، بسبب التكلفة الزائدة، وعدم التزام الأهالي بدفع رسم الاشتراك، وفي ١٨ آب من العام الماضي تبنت هيئة الإغاثة الإنسانية «iyd» إكمال المشروع ودعمه لمدة خمسة أشهر، وبمدة تشغيلية بلغت ٨ ساعات يومياً».

وأضاف الخطيب: «وفي نهاية عام ٢٠١٦، انتهت مدة العقد الموقع مع هيئة الإغاثة الإنسانية «iyd»، وبدأت إدارة وحدة مياه كفرنبل بالبحث عن بدائل أخرى، في ظل نقص الدعم وقلة الديزل وضعف قيمة الجباية، مما أثر بشكل سلبي على عمل المشروع، واستمرار تغذية المدينة بالمياه».

وضع المياه حالياً

مدير وحدة المياه في كفرنبل «محمد العرعور» أوضح لزيتون: «مع بداية هذا العام أصبحت عملية الضخ تعتمد على الخط الإنساني بالدرجة الأولى، إذ يتم تزويد المحطة بالكهرباء من الساعة ١١ ليلاً وحتى الساعة ١٢ ظهراً، وبناءً عليها يتم تغذية المدينة بثلاثة ضخات في اليوم الأول وأربع ضخات في اليوم الثاني، وأما في حال انقطاع الكهرباء في الخط الإنساني تتم تغذية المدينة بالمياه بضخة واحدة يومياً على مولدات الديزل، وذلك اعتماداً على ما تبقى من فائض دعم المازوت السابق والمقدر بسعة تشغيلية لمدة ٢٥ يوماً فقط».

وتعتبر وحدة المياه إحدى الوحدات التابعة للمجلس المحلي في مدينة كفرنبل، ويتولى المجلس عملية الإشراف عليها بشكل كامل.
رئيس المجلس المحلي في كفرنبل «أحمد الحسني» قال لزيتون: «تعتبر مدينة كفرنبل الآن مخدمة بالمياه، وقد أنجزت الوحدة العديد من الخدمات المهمة في المدينة منها إصلاح وصيانة شبكات المياه التي دمرت بفعل القصف، وتمديد خطوط إضافية داخل المدينة، فضلاً عن أعمال الصيانة المستمرة، وتغذية المدينة بالمياه يومياً».

التكاليف والجباية

تم تقسيم مدينة كفرنبل إلى ٢٧ قسم أو خط، وتبلغ حصة الحي الواحد من ٣ إلى ٤ ضخات شهرياً، وقد تم استحداث صفحة خاصة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك باسم وحدة مياه كفرنبل تنشر يومياً عدد الضخات والأحياء التي سيتم تغذيتها.

"العرعور" تحدث لزيتون عن تكاليف الضخ قائلاً: "في حال تم الضخ عبر الخط الإنساني تكون التكلفة بسيطة تصل إلى ٧ آلاف ليرة سورية للضخة الواحدة، في حين تبلغ كلفة الضخة الواحدة عبر مولدات المحطة ١١٨ ألف ليرة سورية، وكل ضخة تستمر لمدة ثلاث ساعات ونصف، وقد اعتمدنا على الجباية بمبلغ ٨٠٠ ليرة سورية شهرياً بشكل مبدئي".

الصعوبات والعقبات التي تواجه مياه كفرنبل

رأى "العوعور" أن نقص الدعم يعتبر من أصعب العقبات التي تقف في طريق عملية الضخ، فبالإضافة إلى تكاليف عمليات الضخ هناك نفقات كبيرة تترتب على الوحدة شهرياً، تبلغ نحو مليون ليرة سورية، وتتضمن رواتب الموظفين ونفقات الصيانة وغيرها.

أما المهندس "محمد السويد" من أهالي مدينة كفرنبل، فقد اعتبر أن مشروع المياه جاهزاً، إلا أن وضع المياه غير مستقر في المدينة، وكثيرًا ما تكون ضعيفة، نتيجةً لمشاكل الضخ على التيار الكهربائي، وانقطاعه المتكرر وضعف خط الـ /٦٦/ المغذي للوحدة، وعدم كفاية شبكة توزيع المياه ضمن المدينة بسبب تضرر جزء كبير منها جراء قصف الطيران.
بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية والتوسع العمراني الكبير في المدينة، والتجاوزات والسرقات التي تقع على خطوط التوزيع الأساسية والفرعية، والتجاوزات بقطر الأنبوب المسموح به، وإغلاق بعض الأشخاص لصمامات الفتح مما يقلل من ضغط المياه إلى الأحياء الأخرى، فضلاً عن عدم تجاوب غالبية الأهالي في موضوع الجباية، والإسراف في استخدام المياه من قبل الأهالي، بحسب تعبيره.

الحلول والإجراءات

أوضح "الحسني" أن وحدة المياه والمجلس المحلي في مدينة كفرنبل، قاما بإعداد دراسة لدعم المشروع وتقديمها إلى عدة منظمات، وأنهما يعملان على استحداث آلية جديدة لتحصيل قيمة الجباية من الأهالي، والتي تتراوح ما بين المليون والمليون ومئتي ألف ليرة سورية، منوّهاً إلى أن الرسم هو ٨٠٠ ليرة سورية بالإضافة إلى ٢٠٠ ليرة رسم نظافة، أي ما يعادل ثمن نصف صهريج.

بينما رأى "السويد" أن الحل هو العمل على توسعة شبكة المياه في المدينة، وتأمين خط كهرباء ثابت للمشروع، تكون استطاعته ملائمة لمشروع المياه، فضلاً عن تشكيل لجان لضبط المخالفات التي تقع على الشبكة، وتجريم مرتكبي هذه المخالفات، والتنسيق مع المحكمة من أجل حماية هذه اللجان، وإقامة ندوات توعية للأهالي لترشيد استخدام المياه.

الكهرباء النظامية تنير منازل كفرنبل

من شبكة الكهرباء في مدينة كفرنبل - زيتون

بعد تدمير محطة "زيزون" التي كانت تغذي غالبية مدن وبلدات ريفي إدلب وحماه، جراء قصفها مع بداية تحريرها من قوات النظام عام ٢٠١٥، انقطع التيار الكهربائي عن معظم المدن والبلدات في المناطق المحررة، ما أوجب على المجالس المحلية وإدارات المدن أن توجد حلا بديلا.

تشكيل وحدة كهرباء كفرنبل

في تشرين الأول عام ٢٠١٥ قامت منظمة «كومنيكس» البرنامج السوري الإقليمي، بتقديم ٥ مولدات للمجلس المحلي، من أجل تغذية المدينة بالطاقة الكهربائية، ففرض الواقع الجديد على المجلس المحلي في مدينة كفرنبل تشكيل وحدة كهرباء في المدينة.
نائب مدير مشروع المولدات في المجلس المحلي في كفرنبل المهندس «بدر الرسلان» قال لزيتون: «تم استحداث وحدة كهرباء كفرنبل، بعد إجراء مسابقة تم بموجبها اختيار الفنيين والإداريين، واقتصر دور الوحدة على الإشراف على مولدات المجلس المحلي وتنظيم عملها، إلى جانب تنفيذ بعض الإصلاحات الداخلية في المدينة، والتي كان أهمها تبديل شبكة بمسافة ألف متر من الكابلات النحاسية في حارة الأربعين»، مؤكداً عدم وجود أي دور أو سلطة لها على عمل المولدات الخاصة.

الكهرباء الإنسانية

تكللت المفاوضات الطويلة التي تمت بين النظام والمعارضة بالنجاح، والتي أدت لتوصيل الخط الإنساني إلى المناطق المحررة، لقاء تأمين إيصال الكهرباء إلى مناطق النظام في حلب، لتتم على إثرها تغذية المناطق المحررة من خطين، الأول هو خط "الشريعة - الخان ٢٠ KVA"، والخط الثاني هو خط "حماة - الزربة ٦٦ KVA"، بحسب "الرسلان".

الكهرباء النظامية

بعد مرور قرابة العامين على الاستعانة بالخط الإنساني في تغذية المرافق الخدمية في مدينة كفرنبل مثل:"المشافي ووحدة المياه والأفران"، تم التوصل إلى اتفاق لتوصيل الكهرباء النظامية إلى المدينة.

رئيس المجلس المحلي في مدينة كفرنبل "أحمد الحسني" قال لـ "زيتون": "في ٢١ أيار الماضي تم توقيع عقد تجريبي مدته شهرين وقابل للتجديد، بغية توصيل الكهرباء من الخط ال ٦٦ إلى المدينة، تم بين إدارة الخدمات من جهة والمجلس المحلي في كفرنبل وأصحاب المولدات الخاصة من جهة أخرى، تضمن الحقوق والواجبات المترتبة على الطرفين، وآلية التنفيذ والتكلفة وعدد ساعات التشغيل".

وأكد الحسني على أن أهمية هذا المشروع تكمن في المدة الزمنية التي من الممكن أن يتم تخديم المواطن بالكهرباء فيها، والتي قد تمتد إلى ١٢ ساعة يومياً كحد أقصى و ٣ ساعات كحد أدنى، وبسعر مقبول ٢٠٠٠ ليرة سورية عن الأمبير الواحد مهما بلغ عدد ساعات التشغيل.

وقد حصلت "زيتون" على صورة من العقد الذي تم توقيعه بين الطرفين، والذي نص على "التزام مديرية الكهرباء التابعة لإدارة الخدمات بتقديم التيار الكهربائي وفق الإمكانيات المتاحة لديها، فقط عندما يكون خط الـ ٦٦ هو المغذي للمحطة، بينما يلتزم الطرف الثاني ممثلا بالمجلس المحلي وأصحاب المولدات الخاصة بتقديم كشف بعدد الأمبيرات المباعة، وتقديم يد للطرف الأول "المديرية" في أعمال الصيانة، بالإضافة التزام الطرف الثاني بالتسعير وعدد ساعات التشغيل، ويحصل الطرف الثاني (المجالس المحلية وأصحاب المولدات) على نسبة ٢٣٪ مقابل استخدام الشبكة الخاصة بمولداته، وفي حال انقطاع الكهرباء النظامية يلتزم الطرف الثاني بتشغيل المولدات لمدة ثلاث ساعات يومياً من الساعة ٨- ١١ ليلاً".
مدير وحدة الكهرباء في كفرنبل "عبد الله جلل" قال لـ "زيتون": "بدأ التحضير للمشروع منذ نحو شهر، تزامناً مع عودة خط الزربة للعمل، وذلك بعد إصلاح محطة الزربة من الأضرار التي تعرضت لها نتيجة المعارك، وبدأ العمل الفعلي للمشروع منذ ١٠ أيام".

الصعوبات التي تواجه المشروع

تحدث "الجلل" عن أبرز الصعوبات التي تواجه المشروع بقوله: "على الرغم من أن جميع أحياء مدينة كفرنبل تصلها الكهرباء الآن، إلا أن هناك بعض المولدات بعيدة عن مركز التحويل، مما يؤدي إلى ضعف التيار الواصل للمولدة، ونعمل حالياً على إصلاح الأعطال القائمة".

وأضاف "الجلل": "كما تواجه المشروع الكثير من الصعوبات كتدمير البنية التحتية، وقلة المعدات اللازمة للصيانة الدورية لمراكز التحويل والشبكة الكهربائية مثل"أعمدة أمراس" لنقل الكهرباء النظامية، بالإضافة إلى وجود رافعة واحدة فقط في المدينة، فضلاً عن نقص الرواتب والذي يؤثر بدوره على العمل".

بالمقابل يرى رئيس المجلس المحلي أن ضعف خط الـ ٦٦ المغذي لمحطة البارة في مدينة كفرنبل، والأعطال الكثيرة في هذا الخط، والضعف الكبير في البنية التحتية للشبكة الكهربائية داخل المدينة نتيجة القصف العشوائي، وقلة الاستعمال، بالإضافة إلى ضعف التيار الكهربائي في بعض المولدات، هي من اكبر المشكلات الحالية المتعلقة في قطاع الكهرباء

حلول وإجراءات لتغذية أفضل

أوضح "الحسني" أن هناك ورشة مشتركة قد شُكلت بين المجلس المحلي وبين إدارة الخدمات، مؤلفة من نفس عمال الصيانة التابعين لوحدة كهرباء كفرنبل، يتم بالإشراف عليها بالتوازي بين الطرفين، وأن المجلس المحلي قام بإصلاح الخطوط بين التوتر والمولدات على نفقة المجلس المحلي كأول مرة، ولكن في حال تكرر العطل سيكون صاحب المولدة هو المسؤول عن دفع نفقات تصليحه، كما سيقوم المجلس بتقوية الكهرباء على المولدات التي تعاني ضعف الكهرباء، وذلك عن طريق تقوية الخطوط نفسها، نافياً وجود أية حلول لدى المجلس ووحدة كهرباء كفرنبل تجاه أعطال خط الـ ٦٦.

وأشار "الحسني" إلى أن أصحاب المولدات الخاصة أصبحوا الآن ملزمين بتشغيلها لمدة ٣ ساعات في حال انقطاع الكهرباء، وبمقابل ٢٠٠٠ ليرة سورية فقط، منوّهاً إلى أنه سيتم بتغذية القرى المجاورة لمدينة كفرنبل مثل قرى الجدار والبريج بالتيار الكهربائي النظامي.

في حين بيّن مدير وحدة كهرباء كفرنبل أن الوحدة قامت بعد توقيع العقد بتجهيز مراكز التحويل، وإصلاح خطوط التوتر الأرضية، وإيصال الكهرباء لجميع مراكز التحويل في المدينة، وتغذية المولدات عن طريق الشبكة النظامية.

وأكد "الجلل" على أن إدارة الخدمات هي المسؤولة عن مراقبة عمل جميع مولدات مدينة كفرنبل، والمنطقة المجاورة من حيث كمية استجرار الكهرباء، وجداول المشتركين.

رأي الأهالي

«أحمد دامور» وهو موظف سابق في خطوط التوتر المتوسط يعتبر مشروع تغذية الخط الإنساني للمناطق المحررة، مشروع مهم ولكنه غير كافي، وكثيرا ما يعاني هذا الخط من الأعطال المتكررة، وهو معرض في أي لحظة للتوقف والضعف، عدا عن تحكم قوات النظام به.

ويؤكد الدامور أن حمولة خط كفرنبل كانت في السابق ما بين ١٨- ٢٠ ميجا، وعداد كل منزل ٤٠ أمبير، أما الآن فالحمولة ضعيفة جداً، وعداد المنازل بشكل وسطي ٢ أمبير، كما أنه لا يمكن تجاهل مشروع مياه كفرنبل، الذي يحتاج بمفرده إلى تغذية، بمحولة ١ ميغا.

الشرطة الحرة الغائب الأبرز عن المشهد الأمني في كفرنبل

تشكلت الشرطة في مدينة كفرنبل على عدة مراحل، فمن مكتب أمني ضمن تنسيقية المدينة في العام ٢٠١١، إلى كتيبة أمنية في عام ٢٠١٢، إلى أن حملت اسم «الشرطة الحرة» في العام ٢٠١٤.

وكان الهدف من تشكيلها عبر مراحلها المختلفة هو فرض الأمن والاستقرار ومنع انتشار الفوضى في المدينة

رئيس قسم الشرطة السابق في المحكمة الشرعية بمدينة كفرنبل «عبد الناصر السلوم» قال لزيتون: «في العام ٢٠١٤ تم تشكيل الشرطة الحرة في المدينة، وتزامن ذلك التشكيل مع تعاون وثيق وحثيث مع الكتيبة الأمنية، محققاً نجاحاً واضحاً، إذ تكاملت كفاءة وخبرة ومهنية عناصر الشرطة العالية، مع تميز الكتيبة الأمنية بالقوة والصلابة، وتكفل المجلس المحلي في المدينة بدفع رواتب عناصر الكتيبة الأمنية، لتم بعد ذلك انتقاء العناصر ذات الكفاءة العالية من الكتيبة الأمنية وضمهم للشرطة الحرة، والتي انتهت في تموز عام ٢٠١٥».

وقال أحد الأهالي فضل عدم ذكر اسمه: «حظيت الشرطة الحرة بمدينة كفرنبل، باحترام وثقة الأهالي، لعملها المؤسساتي، وكفاءة وخبرة عناصرها، وعملها الجاد على إعادة الأمن للمدينة ولو نسبياً، بالإضافة إلى دورها في مراقبة الأسواق، وتنظيم حركة السير، وتلقي الشكاوي، والحد من السرقات».

وأضاف: «كنا سابقاً نشعر بالأمن والأمان بوجود الشرطة الحرة، بسبب وجود الدوريات الليلية، ولكن لم يكتب لها الاستمرار بالمدينة نتيجة لتجاوزات بعض الفصائل».

القوة الأمنية بديل الشرطة الحرة

في عام ٢٠١٥، قامت المحكمة الشرعية التابعة لحركة أحرار الشام في مدينة كفرنبل، بتشكيل قوة أمنية خاصة بها، لتكون القوة التنفيذية للمحكمة، وتتولى المحكمة دفع رواتب عناصرها، بحسب "عبد الناصر السلوم".

الشرطة الحرة في كفرنبل - أنترنت

وعن تكوين ومهمة القوة التنفيذية قال "أبو رياض" رئيس قسم العمليات في أمنية المحكمة لزيتون:

"تتألف هذه القوة من عناصر الشرطة المنشقين، وبعض المدنيين ممن يتمتعون بالسمعة الحسنة والأخلاق العالية والكفاءة، مهمتها تنفيذ قرارات المحكمة الشرعية في كفرنبل، ومؤازرة عناصر المحكمة أثناء تنفيذ الأحكام، وتسيير دوريات ليلية ونهارية في المدينة لحفظ الأمن والأمان، وتسير دوريات لتنظيم السير ولمنع المخالفات على الأحراش".

علاقة المحاكم بالشرطة الحرة

ويؤكد أبو رياض أن العلاقة بين محاكم الهيئة العامة لإدارة المناطق المحررة والشرطة الحرة علاقة وثيقة، حيث تقوم الهيئة العامة لإدارة المناطق المحررة، بمؤازرة مراكز الشرطة الحرة، في أوقات الضرورة، بالمقابل تقوم مراكز الشرطة الحرة في كل من "حاس وحزارين وكفروما" بتقديم الضبوط المنظمة من قبلها إلى محكمة كفرنبل، فضلاً عن قيامها بعمليات التبليغ المطلوبة من قبل المحكمة.

الإجراءات القانونية والقضائية

تتولى القوة التنفيذية التابعة للمحكمة مهمة التحقيق في الجرائم والحوادث المرورية والمشاجرات، ونظراً لضعف الخبرة الجنائية لديهم، تمت الاستعانة بعناصر الشرطة الحرة من ذوي الخبرة.

وعن آلية التحقيق وتقديم الدعاوي قال المساعد أول في قسم التحقيق بمحكمة كفرنبل "بسام زوادة" لزيتون: "في حال الجرائم المشهودة تتدخل القوة التنفيذية بشكل فوري، حيث يتم تنظيم الضبوط وإجراء التحقيقات اللازمة، وأخذ إفادات الأطراف، ومن ثم إحالتهم إلى المحاكم المختصة، أما في حال الخلافات المدنية أو الجزائية الغير مشهودة كالدعاوى المدنية أو التجاوزات العقارية أو الاحتيال إلى ما هنالك، فعلى المواطن المتضرر كتابة معروض، يقدم إلى المحكمة، وبدوره رئيس النيابة، يقوم بإحالته إلى الغرفة المختصة، وفي حال كانت الدعوة تستوجب التحقيق يقوم رئيس النيابة بإحالة المعروض إلى مكتب التحقيق، لتنظيم الضبط اللازم".

وأضاف الزوادة: "تتم الاستعانة بالطبيب شرعي "زاهر الحناك" المعتمد لدى المحكمة، الذي يقوم في حال وجود إصابات بحاجة إلى المعاينة بتقديم تقرير طبي يقدر فيه نسبة الضرر، والمدة اللازمة للشفاء التي يحتاجها المصاب للشفاء، وتحديد سبب الوفاة في حال وجود جثة، وكم من الوقت مضى على الوفاة.

واختتم المساعد حديثه بالقول: "تعتبر شرطة كفرنبل نشطة، وقد وصل عدد الضبوط المسجلة لدى الشرطة إلى ١٧٦ ضبط من مختلف الجرائم، وذلك منذ بداية العام الحالي.

المشاكل والحلول

تعتبر الفصائلية وتعدد المحاكم وتداخل الاختصاصات والتجاذبات العسكرية فيما بينها من أهم ما يعيق عمل الشرطة في كفرنبل، وهو ما يراه "عبد الناصر سلوم" إضافة لكثرة النازحين والمهجرين من باقي المناطق السورية وتعذر التعرف على الجميع بشكل كامل، وانتشار السلاح بشكل كبير بين الأهالي والعامة.

وتكمن الحلول برأي "السلوم"بعودة الشرطة الحرة إلى المدينة، وتوعية الأهالي بأهمية التعاون مع شرطة المحكمة، والعمل على إيجاد آلية لتسجيل جميع النازحين في سجلات رسمية، مبيناً أن المحكمة الشرعية في كفرنبل، قامت بإصدار تعميم بضرورة كتابة عقود إيجار للنازحين إلى المدينة بهدف التعرف عليهم ولمنع الاختراق.

استحداث شرطة مرور

في ظل غياب جهاز الشرطة الحرة عن المدينة طرأت الحاجة إلى شرطة مرور ما دفع الى تخصيص عدد من عناصر القوة التنفيذية ليقوموا بدور شرطة المرور في المدينة، وفي حال الضرورة، يقوم عناصر شرطة المرور بطلب المؤازرة، من عناصر القوة التنفيذية ذات الاختصاص للتحقيق في القضايا الصعبة، بحسب ما أوضحه رئيس قسم شرطة المرور "صالح العكل" لزيتون.

وأكد "العكل" أن قلة عناصر القسم وانتشار الأسلحة بين العامة والأهالي، ونقص الآليات الخاصة بشرطة المرور هي من أكبر المشاكل التي تعيق عمل الشرطة في المدينة.

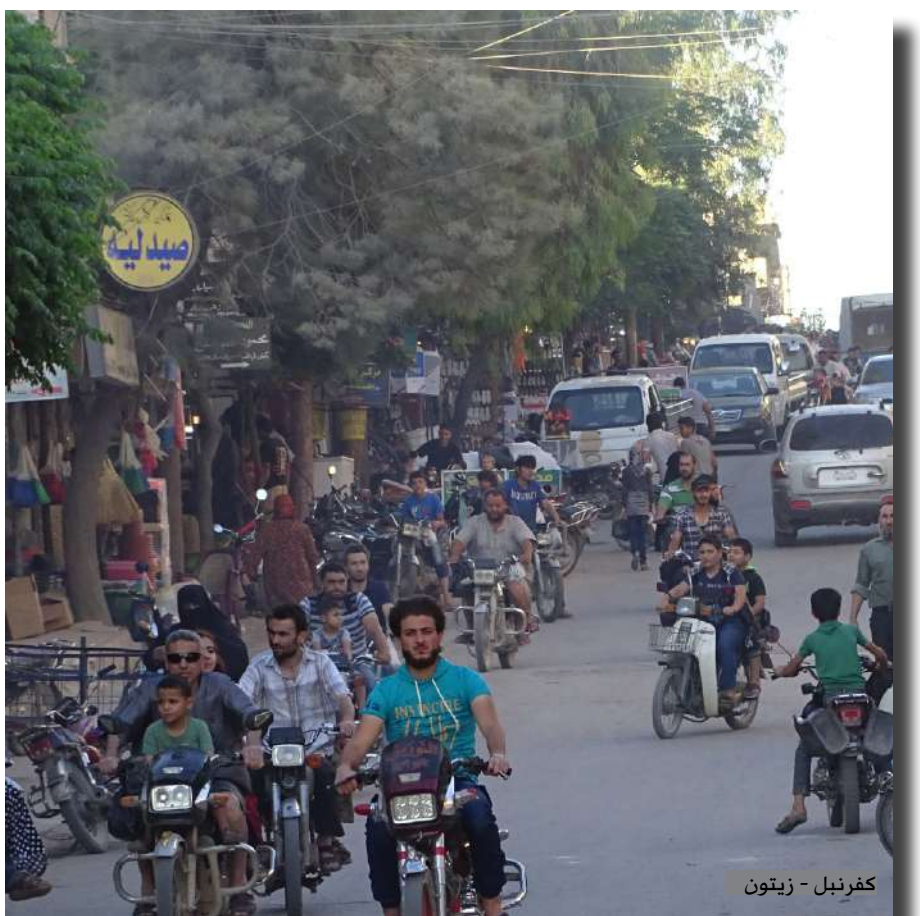

كفرنبل - زيتون

في بنش.. صهاريج بنصف القيمة وجباية معدومة

ظهرت مشكلة المياه في مدينة بنش بأواخر عام ٢٠١٣، حين بدأ النظام بقطع التيار الكهربائي لفترات طويلة عن المحافظة،ثم تفاقمت المشكلة بسبب الفوضى في استهلاك التيار الكهربائي من قبل أصحاب المشاريع الزراعية، ما شكل ضغطاً كبيراً على المحولات الكهربائية لم تصمد بتحمله.

مشروع بئر عثمان بن عفان الخيري

أسعد الأسعد

ومع نقص وشح المياه في المدينة، وغلاء أسعار الصهاريج، وغياب الجهات الرقابية، وصل سعر الصهريج الواحد ٨٠٠٠ ليرة سورية في مدينة بنش، ما دفع المجلس المحلي في المدينة إلى توسيع شبكة المياه في الحي الجنوبي وحي التنك والحي الغربي والحي الشرقي، وإنشاء «غرف تفتيش» لفصل الخطوط عن بعضها في «محطة الحصون»، وذلك للتخفيف من حدة الأزمة.

مدير وحدة المياه في مدينة بنش «محمد سلات» قال لزيتون:
«قامت وحدة المياه بتاريخ ٥ كانون الثاني عام ٢٠١٦ بحفر وتجهيز بئرين، الأول في الحي الشمالي بجانب «مدرسة غسان شعيب»، والثاني بجانب «جامع فاطمة الزهراء»، ودخلا الخدمة بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٦.

وأضاف مدير وحدة المياه: «كما قامت الوحدة بصيانة خزان الماء الأكبر في المدينة، إضافة إلى إصلاح خطي الضخ الرئيسيين.
ونوه مدير وحدة المياه لزيتون عن محاولات الوحدة في تقديم مشاريع لتمويل استبدال كل من مولدة الحي الشرقي ومولدة محطة الحامدي، ومازالت الوحدة بانتظار الردود من الجهات المانحة.
وأفاد السلات بأن وضع المياه في الوقت الراهن مرتبط بتوافر التيار الكهربائي الذي يحسِّن من وضع المياه بشكل كبير في حال تواجده والعكس صحيح، مؤكداً أنه في حال توافر الكهرباء لمدة ١٥ ساعة، فالوحدة قادرة على ضمان توفير المياه حتى للأبنية المرتفعة، مشيراً إلى إمكانية زيادة الضخ والضغط حتى وصول المياه للجميع.

وكانت شركة كهرباء مدينة إدلب قد منحت خطاً إنسانيا لوحدة مياه بنش باستطاعة ٢ ميجا واط، لتأمين ضخ المياه، وذلك قبل تحررها من سيطرة النظام، لكن غياب التيار الكهربائي عن مجمل المحافظة بعد تحرير مدينة إدلب لمدة ٧ شهور، أعاد المدينة إلى ما كانت عليه، ليتمكن بعدها جيش الفتح من تأمين الكهرباء من منطقة الزربة بريف حلب الجنوبي.

مشروع بئر عثمان بن عفان الخيري

«في التاسع من أيلول من العام الماضي، وقّع المجلس المحلي مذكرة تفاهم مع تجمع غوث التطوعي، وبعد مرور شهرين من التشغيل المستمر وصلت خلالها المياه إلى أكثر من ٩٠٪ من المنازل وفق الجدول الموضوع لكل حي، تعرضت المولدة في المحطة الرئيسية لعطل كبير توقف التجمع على إثرها عن عملية الضخ»، وفقاً لرئيس مكتب الخدمات في المجلس المحلي السابق «جمال باجان» في لقاء سابق أجرته معه «زيتون».
بعد توقف التجمع عن عملية الضخ بدأ العمل بمبدأ توزيع المياه بالصهاريج، حيث قامت جمعية «سابق بالخيرات» بالتعاون مع منظمة «One Solid Ommahh» بافتتاح بئر عثمان بن عفان الخيري، الذي يقوم ببيع المياه للمواطنين بسعر مخفض عن طريق تعاقده مع عدد من الصهاريج، مما ساهم في تخفيف العبء عن الأهالي.

«أبو محمد» مدير مشروع «بئر عثمان بن عفان الخيري» قال لـ «زيتون: «قامت جمعية سابق بالخيرات بحفر بئر ماء في الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة بنش، وذلك بغية تخفيف الضغط عن المجلس المحلي في المدينة، ولعدم توفر مصدر ماء في هذه الجهة نتيجة خروج مولدة المحطة الشرقية عن الخدمة».
وأضاف: «يتم بيع الماء للصهاريج المتنقلة بسعر التكلفة ٥٠٠ ليرة سورية ويتم بيعها للأهالي بسعر ١٥٠٠ ليرة، بعد أن كان سعره ٣ آلاف ليرة قبل افتتاح البئر».

وأوضح مدير مشروع عثمان بن عفان الخيري أن تكلفة المشروع بلغت نحو ٢٥ ألف دولار أمريكي، وأن عملية الضخ للصهاريج تتطلب يومياً ٢٢٠ لتر مازوت، مؤكداً أن نسبة المستفيدين من مياه البئر بلغت ٣٠٪ من أهالي المدينة، بالإضافة إلى توزيع المياه بشكل مجاني لكافة الفعاليات في المدينة.

التكاليف والجباية

وترتبط تكلفة الضخ بأسعار المحروقات وخاصة الديزل، وبعدد الأعطال التي تطرأ على المحطات والمولدات وما ينتج عنها من تكلفة مادية، وهو ما أوضحه "السلات" عن الحاجة إلى ما يقارب ٢٧٠٠٠ لتر مازوت شهرياً، وحوالي ١٨٠ كغ زيت محركات، ومع مبلغ صيانة للمولدات، يكون المبلغ الإجمالي بحدود ٩٠٠٠ دولار أمريكي، وهو المبلغ المطلوب لتغطية نفقات الضخات الثلاث الشهرية، وهو ما يقوم تجمع غوث الآن بتقديمه (مبلغ ٩ آلاف دولار)، ولمدة ثلاث شهور.
وأكد "السلات" على عدم تعاون الأهالي بخصوص دفع الجباية وفواتير المياه، وأن ما تم جبايته هو ٥ فواتير من أصل ٣٠٠ فاتورة في منطقة واحدة في مدينة بنش، علماً أنه تم ضخ ٨ ضخات قبل طلب الجباية.

ورأى "السلات" أن تفعيل العدادات ومراقبتها من قبل لجنة مختصة، معتبراً أنها أفضل حل للحد من المشكلة والتخفيف منها، لأن من شأنها أن تمنع الناس من هدر كميات كبيرة من الماء خوفا من الجباية.

المسؤول عن ملف المياه في تجمع غوث التطوعي، قال لزيتون:
«إن عملية ضخ المياه لمدة شهرين، كلَفت التجمع مبلغ /٣٣/ ألف دولار، ثمن ديزل وصيانة غطاسات ومولدات، وبالمقابل لم يتم جباية سوى مبلغ ألف دولار من المشتركين على الرغم من أننا حاولنا ربط الجباية بالأمبيرات لكن للأسف قسم كبير من أصحاب المولدات لم يتعاون بالشكل المطلوب».

أهالي بنش معاناة واحدة وآراء مختلفة حول الجباية «أحمد فاضل» أحد أهالي مدينة بنش، قال لزيتون: «انقطاع المياه والبحث عن صهريج وانتظاره معاناة شبه يومية بالنسبة لي، وأنا شخصياً على استعداد لدفع المبلغ المطلوب للجباية، المهم تأمين المياه واستمرار عملية الضخ، لكن المشكلة أن هناك الكثير من الأهالي، يمتنعون عن الدفع لأسباب واهية، والبعض لأسباب منطقية».

ويرى «ضياء النمر» أحد أهالي المدينة، أن عملية الضخ مكلفة جداً، وتتطلب جباية، وأن من الضروري استخدام القوة لإلزام الجميع بالدفع من أجل استمرار عملية الضخ.

بينما كان لـ «محمد سعيد» رأي مختلف، حيث قال لزيتون: «بيتي في الطابق الثالث، والمياه لا تصلني بكافة الأحوال، وسواء أكان هناك ضخ للمياه أم لم يكن، النتيجة واحدة، وأنا في كل الأحوال أعتمد على الصهاريج، فلماذا أدفع رسوم الجباية، ولماذا أدفع ثمن المياه مضاعفاً وللجهتين معاً».

رغم قلة الثقة فيها.. الكهرباء النظامية الحل الأمثل لبنش

مولدات القطاع الخاص - بنش - زيتون

عجز المجلس المحلي وضعف قسم الكهرباء عنوان الكهرباء في بنش

في تموز عام ٢٠١٥ خرجت محطة «زيزون» عن الخدمة لانقطاع التيار الكهربائي عن الكثير من مدن الشمال، ومن بينها مدينة «بنش»، ليتم اللجوء إلى البدائل المتوفرة في المنطقة، مما ساهم بانتشار المولدات الخاصة في كافة أرجاء المحافظة، ليتبعها مؤخراً قسم كهرباء بنش بتوقيع اتفاقية مع مديرية كهرباء إدلب، بهدف تأمين التغذية الكهربائية المدينة، وذلك عبر شبكة التوتر المنخفض في المدينة.
مدير قسم كهرباء بنش "عبد السلام الأسعد" قال لزيتون: "في الثامن والعشرين من أيار الماضي، وقع قسم كهرباء بنش اتفاقية عمل مشترك مع مديرية كهرباء إدلب، مدتها شهر، وهي قابلة للتجديد، تهدف إلى تأمين التغذية الكهربائية للراغبين بالاشتراك وإيصالها عبر شبكة التوتر المنخفض في مدينة بنش".
وينص الاتفاق على تغذية المدينة بالكهرباء من قبل مديرية كهرباء إدلب وفق رؤيتها والإمكانيات المتاحة لديها وكما تحددها هي، وفي حال توفر خط الـ ٦٦ فقط، على أن لا تقل ساعات التغذية عن ٦ ساعات يومياً، وفي حال كانت التغذية أقل من عدد ساعات التشغيل على الديزل، لا يتم حساب اليوم ويتم تشغيل المولدة على الديزل.

ووفقاً للاتفاق فإن من حق المديرية نقل أو تعديل الشبكة، بينما لا يحق لصاحب المولدة التصرف بها، وتحصل بموجب الاتفاق المديرية على نسبة ٨٠٪ من عمل المشروع بينما يحصل قسم كهرباء بنش على نسبة ٢٠٪.

في حين تعهد قسم كهرباء بنش بموجب العقد، العمل على حماية المحولات والشبكة الكهربائية في المناطق التي سيتم تغذيتها بالتيار الكهربائي، بالإضافة إلى تقديم المساعدة في صيانة الشبكة أو استبدالها ضمن الإمكانيات المتوفرة لديه، والالتزام بالتسعيرة وعدد الساعات التي تحددها المديرية في كل شهر.

وأوضح مدير قسم كهرباء بنش بأن دور القسم هو الإشراف وربط شبكات المولدات الخاصة بالتيار النظامي، لتوزيعه على المنازل، وأن التشغيل سيتم بمادة الديزل، وأنه لا يوجد أي تدخل لقسم كهرباء بنش في المولدات الخاصة، حيث لا توجد أي مولدات تابعة للمجلس المحلي في مدينة بنش، مشيراً إلى أن هناك تفاهم وتنسيق بالعمل فيما بين أصحاب المولدات الخاصة.

الكهرباء النظامية

بعد وصول الكهرباء النظامية إلى ريف إدلب، قام الكهرباء النظامية.
وتم تسخير الكهرباء الإنسانية المحدودة واستغلالها لتشغيل الخدمات الضرورية من مياه وأفران كهربائها منظم المدن التي وصلتها هذه الكهرباء، وذلك على الرغم من ضعفها وانقطاعها.

وانحصرت المولدات الكهربائية ضمن القطاع الخاص، ولم يتمكن المجلس المحلي لمدينة بنش أو قسم كهربائها من امتلاك أي مولدة، واللذين حاولا تنسيق وتوحيد الجهود عبر الكهرباء النظامية.

المشاكل والأسباب

يرى الأسعد أن سبب مشكلة الكهرباء في المدينة يعود إلى انقطاع التيار الكهربائي بشكل نهائي وتضرر الشبكات الكهربائية، بالإضافة إلى عدم القدرة

على توليد الكهرباء وفقدان مصادر التوليد، فضلاً عن الأعمال التخريبية التي يقوم بها مجهولون.

أما فيما يتعلق بالاتفاق، قال «الأسعد»: «بدأ تنفيذ الاتفاق بشكل جيد خلال الأيام الأولى، ولكن منذ الثاني من حزيران الجاري حتى اليوم، التيار الكهربائي النظامي مقطوع، جراء قطعه من قبل النظام.

بينما رأى رئيس مكتب الخدمات في المجلس المحلي لمدينة بنش «جمال باجان» أن قلة إمكانيات المجلس، وعدم قدرته على توفير المعدات اللازمة أو شراء مولدات أو قطع، هو من أبرز المشاكل التي يعانيها قطاع الكهرباء، مبيناً أن المجلس تقدم بمشروع لشراء ٦ مولدات لمنظمة «سوريا للإغاثة والتنمية»، ولم يحصل على رد حتى الآن.

وأوضح «باجان» أن مكتب الخدمات حاول في بداية عام ٢٠١٦ الاجتماع بأصحاب المولدات والتنسيق معهم، ولكنه لم يلقَ تجاوباً منهم، بل على العكس قاموا بتشكيل غرفة للتنسيق فيما بينهم ووضع نظام للتشغيل، ودون الرجوع للمجلس، مبيناً أن هناك تواصل حالياً بين المجلس وبين أصحاب المولدات فيما يخص شكاوى المواطنين، ولكن مع ذلك لا يمتلك المجلس القدرة على اتخاذ إي إجراءات فعالة.

رأى مدير قسم كهرباء بنش أنه لا يوجد أية حلول حالياً، طالما أن مصدر الكهرباء هو النظام، ما يجعل من السيطرة عليه أمرا خارج إمكانية المناطق المحررة.

الحلول

أما رئيس مكتب الخدمات في المجلس المحلي لمدينة بنش فرأى أن الحل بالنسبة للمولدات الخاصة وارتفاع أسعار الاشتراكات وغيرها، هو تقسيم عائدات الكهرباء على الشكل التالي ٢٠٪ للفصائل التي تجر الكهرباء و ٢٠ ٪ للمجلس المحلي و ٦٠ ٪ لأصحاب المولدات كون التيار يوزع إلى المستخدمين عن طريقهم.

وقال «باجان»: «الوضع جيد نسبياً، إذ يقوم أصحاب المولدات بالتشغيل حوالي ٤ ساعات، في حين يقوم قسم كهرباء بنش بأقصى جهده في توصيل الكهرباء النظامية للمنازل، وقد تم توصيل الكهرباء إلى نحو ٩٠٪ من بيوت المشتركين في المدينة، ويتم توزيع الكهرباء عند وجودها».

واعتبر «باجان» أن سعر الأمبير مقبول ومتناسب حالياً مع سعر الديزل، لكنه يرى وجوب أن يبدأ تخفيض أسعار الاشتراكات، وذلك لأن التيار الكهربائي مجاني ولا يتطلب سوى بعض الإصلاحات وأجور عمال وإداريين، لذا يجب تخفيض سعر الأمبير إلى ١٥٠٠ ليرة سورية بدلاً عن ٢٥٠٠ ليرة.

كهرباء بنش - زيتون

رأي الأهالي

"غسان الأسعد" وهو موظف سابق في قسم كهرباء بنش قال لزيتون: "المولدات الخاصة هي حلول مؤقتة وليست الحلول، التي تفي بحاجة المواطن من الكهرباء لا من حيث الكمية ولا من ناحية الاستطاعة، بالإضافة إلى عدم قدرة الأسرة السورية بشكل عام على الاستمرار في دفع الاشتراكات".

وقال "حسن حاج قاسم" لزيتون: "لا مانع لدي من دفع السعر، ولكن يجب أن تستمر المولدات في تشغيل ساعاتها المتفق عليها على الديزل، بالإضافة إلى ساعات الكهرباء المستجلبة من النظام".

جدارة الكتيبة الأمنية في بنش مرهون باستجابة الفصائل

الجريمة والفوضى والانتهازية هي فرصة ضعاف النفوس من البشر في الحروب، وللحد منها في مناطق الشمال السوري تم إنشاء مراكز ومجموعات مهمتها ضبط الأمن وملاحقة المجرمين والجناة وتحمي حياة وحقوق الأهالي.

في مدينة بنش تم تشكيل الكتيبة الأمنية التابعة للهيئة الإسلامية في الشهر الخامس من عام ٢٠١٣، أسسها مجموعة من الضباط والعناصر المنشقين عن النظام، ليضاف إليها عدد من عناصر الفصائل المشكلة للهيئة الإسلامية، ثم ليفتح باب الانتساب إليها لمن له تاريخ كاف في الثورة ومشارك فيها.

في الشهر الخامس من عام ٢٠١٣ أسس مجموعة من الضباط والعناصر المنشقين عن النظام، الكتيبة الأمنية التابعة للهيئة الإسلامية في مدينة بنش، ليضاف إليها عدد من عناصر الفصائل المشكلة للهيئة الإسلامية، ثم ليفتح باب الانتساب إليها لمن له تاريخ كاف في الثورة ومشارك فيها.

> قائد الكتيبة الأمنية في مدينة بنش «أبو قسورة» قال لزيتون: «هناك عدة مشاكل تؤثر على أداء الكتيبة الأمنية من أهمها المشاكل المادية إذ لا يتجاوز راتب العنصر ٦٠ دولارا أمريكيا، وعدم توفر الإمكانيات التي تحتاجها الكتيبة للقيام بأعمالها ولا سيما وسائل النقل، بالإضافة إلى الفصائلية وممانعة الفصائل لتسليم عناصرها لنا إلا بعد موافقة منهم، وخسارة عدد كبير من العناصر جراء انشقاق بعض الألوية عن الهيئة الإسلامية».

وعن علاقة الكتيبة الأمنية بالفصائل و شكل التعاون فيما بينهم قال «أبو قسورة»:

«من اكبر المشاكل وأخطرها التي نواجهها في عملنا هي وجوب أخذ الإذن والموافقة من قيادة الفصائل على اعتقال أحد عناصرها مسبقا، ففي حال الحاجة لجلب أحد عناصر أي فصيل عسكري يجب أن نقوم بمراسلة قيادته فإما أن يسمحوا لنا باعتقاله أو يمتنعوا، وينطبق ذلك حتى على حركة أحرار الشام المؤسسة للهيئة الإسلامية».

ويرى أبو قسورة أن عمل الكتيبة الأمنية جيد إذ تمكنت من ضبط الأمن في المدينة والحد من السرقات وإلقاء القبض على عدة خلايا من تنظيم داعش وتسليمها إلى محاكم أمنية، لافتاً إلى عملها الحالي في مكافحة الألعاب النارية ووضع حواجز على كافة الطرق المؤدية إلى ساحة السوق منعا للازدحام، والمشاجرات والحوادث المرورية في شهر رمضان.

المستشار في الهيئة الإسلامية في مدينة بنش «أبو جميل» قال لزيتون:

«مكتب الطب الشرعي احد المكاتب التي نحتاج إلى خدماتها بشكل أساسي في تحديد زمان الجريمة وكيفية ارتكابها كما تقدم لنا تقارير طبية عن تحديد نسبة العجز في الإصابات وحوادث السير وهي خدمات كبيرة ومجانية».

يمكن للمواطن أن يقدم شكواه إلى الديوان في محكمة الهيئة الإسلامية للقضاء في بنش، يتم إحالتها الى النيابة العامة تحت إشراف النائب العام، لتنتقل الدعوى الى مرحلة التحقيق واستدعاء الأطراف والشهود ومن ثم تنتقل إلى غرفة القضاء الخاصة بها، وتتنوع غرف القضاء ما بين «الجنايات والجزاء والانتماء إلى تنظيم داعش».

وأضاف أبو جميل» بعد صدور الحكم يمر القرار إلى محكمة التمييز التي تنظر في صحة الحكم من الناحية الشكلية والموضوعية، وفي حال الموافقة على الحكم ينتقل إلى مرحلة الاعتراض التي لا تتجاوز ١٥ يوما ينتقل إلى مرحلة التنفيذ.

وتشرف الكتيبة الأمنية وعناصر المخفر التابعين للمحكمة على تنفيذ أحكام المحكمة، كما يمكن طلب المؤازرة من عناصر المحاكم الفرعية، كما يمكن طلب مؤازرات من الفصائل التي تدعم الهيئة في بنش عند الحاجة الملحة».

«عماد البنشي» احد أهالي مدينة بنش قال لزيتون: «يعود الفضل في تنظيم حركة السير في بداية شهر رمضان إلى الكتيبة الأمنية، إذا تشهد هذه الفترة ازدحاما شديدا، نتمنى أن تستمر هذه العملية دائما وان لا تكون مؤقتة».

بينما رأى «مصطفى سماق» من أهالي بنش أن هناك خلل في عمل الكتيبة الأمنية يتعلق بعجزها عن اعتقال عناصر الفصائل المسلحة إلا بعد إذن من قيادة تلك الفصائل وهو ما يسبب حرجا كبيرا أمام الأهالي في المدينة، وأن من الواجب على الفصائل إعطاء الصلاحية للكتيبة في اعتقال العناصر المسيئة وإتاحة الفرصة للعدالة كي تأخذ مجراها.

عناصر الكتيبة الأمنية في بنش - زيتون

بعد تأخره عن الموعد المحدد.. افتتاح مهرجان للتسوق في إدلب

افتتح مهرجان التسوق الأول في مدينة إدلب، أمس الثلاثاء، بعد تأخره عن الموعد الرسمي بثلاثة أيام، حيث سيستمر المهرجان من ١٥ رمضان وحتى نهاية الشهر.

«جميل نحات» مستأجر لـ «كشك» في المهرجان قال لزيتون: «إقبال الناس بالنسبة لليوم الأول جيد، والأسعار ستشهد منافسة مع أسعار السوق، كما نأمل أن تكون جاهزية المهرجان أفضل من ذلك».

واحتج «نحات» على التأخير الذي حصل في موعد افتتاح المهرجان، الذي كان من المفترض أن يتم افتتاحه في ١٠ رمضان، ليتمكن المستأجرين من تجهيز الكشك الخاص بهم وأضاف: «من الواضح أن هناك تقصير كبير».

أبو أنس الحمصي اشتكى من التقصير أيضاً وقال: «هناك تقصير من ناحية التجهيز والنظافة ومن ناحية التجار حيث أن أغلب التجار إستثمروا محلات إلى الآن لم تفتح».

واتهم أحد المواطنين فضل عدم الكشف عن اسمه تجار السوق الأساسي في إدلب، باستثمار عدد من «الأكشاك»، وتركها فارغة، بهدف إفشال المهرجان لكسب الزبائن في السوق الأساسي.

وكان المجلس المحلي في مدينة سراقب أعلن في وقت سابق، عن افتتاح مهرجان للتسوق في بداية شهر رمضان، بهدف تنشيط حركة التجارة المحلية، عبر التجار وتقديم البضائع بإسعار منافسة وإنعاش حركة الإقتصاد وجذب المتسوقين.

وقال مراسل زيتون أن المهرجان شبه مغلق في الوقت الحالي، بسبب عدم الإقبال والرغبة من أصحاب المحال التجارية والأهالي، وتوقع بعض الباعة أن يعود المهرجان للعمل في أواخر شهر رمضان مع اقتراب أيام عيد الفطر.

وشهدت محافظة إدلب في الآونة الأخيرة عددا من النشاطات والخدمات بعد توقف القصف، كان أبرزها عودة الكهرباء لأغلب القرى والمدن وافتتاح المدارس وإعادة تأهيل المرافق العامة والحدائق.

يوميات مراسل صائم

خاص زيتون

في صباح حارٍ ومُصفّر لا يبشر بيومٍ هادئ وسهل على الصائمين في رمضان، استيقظت لأجد الأطفال قد تدحرجوا من فراشهم إلى بلاط الغرفة سعياً لبعض البرودة.

كان مؤشر الحرارة يشير إلى ٢٩ درجة وما زلنا في الثامنة صباحاً، تذكرت وأنا أتهيأ للخروج إلى عملي وإنهاء التقارير المكلف بها، محاضرة المدير عن التفاني بالعمل والإخلاص به وضرورة إنجازه في الوقت المحدد وما إلى ذلك من الكلام الذي يثير التثاؤب لدى المستمعين.
متمثلا بالحارث ابن عباد كنت أردد «قربا مربط النعامة مني واعدلا عن مقالة الجهال»، ذلك لان خروجي بيوم كهذا اليوم، كخروج ابن عباد إلى معركته، كما كنت أحاول أن أبرد قلبي بنعت المدير بالجاهل ولو بيني وبين نفسي.

امتطيت حصاني الأسود وضغطت على زر التشغيل بعدما ارتديت عدة الحرب من قبعة ونظارات وحاسوب وكميرا، في الطريق توقفت عند «أبو زعتور» بائع المحروقات لأسقي العنقاء قبل سفر قد يطول، فبادرني بالقول: «لوين من الصبح»، أخبرته أن ما أخرجه قد أخرجني، فضحكنا ضحك طفلين معا، وغادرته.

كان الطريق موحشا، وتسلل الخوف والرعب إلي، ورغم ما أذيع عن إزالة حواجز النصرة من مدينة معرة النعمان، إلا أن حمل كاميرا، دفعني لأهلوس بالمخاوف، وزاد من خوفي ما تم نقله عبر الإعلام عن عدم غرامهم بالصور والمصورين.
سرت مطولاً وبسرعة خفيفة وكل ما فيّ يقول لي أن أعود، لكن سرعان ما تبددت كل تلك المخاوف بعد دخولي المدينة وتأكدي أن الحواجز قد أزيلت.. «إلى أين ذهبوا لا نعلم!، قد يكونوا أحاطوا بالمدينة أو تخفوا داخلها، إلا أن أهم ما في الأمر أننا لم نعد نراهم» أجابني بائع الألبان في سوق المعرة لدى سؤالي له عن الوضع الأمني في المدينة.

وخوفا من اشتداد الحر سارعت إلى المخبز الآلي الرئيسي في المعرة، كنت بحاجة لبعض المعلومات الإضافية لإكمال تقريري عن حال قوت الأهالي، بالإضافة لحاجتي لبعض الصور.
غادرت الفرن في الساعة العاشرة بعد أن أثنيت عليهم وعلى عملهم، وأثنوا علي وعلى جريدتي، وتركتهم في لهيب الفرن وأتوجه إلى مشفى السلام الجراحي في المعرة، لإلقاء نظرة ستشكل ركيزة تقريري القادم عن الوضع الصحي، وبالرغم من انتظاري لأكثر من ساعة بانتظار المدير الذي لم يأت، إلا أنني أخذت بعض شهادات مراجعين، مع امتناع بعض رؤساء الأقسام عن التصريح بأي معلومات بلا إذن المدير.

مع شعوري الحر، بدأت أفكر في الانتهاء من عملي بأسرع وقت قبل أن ينال مني العطش، فتوجهت لمركز الرعاية الصحية، لدى وصولي كان الازدحام غريباً، قاعات الانتظار ممتلئة، البعض تحت ظلال الأشجار في الخارج، شعرت بالراحة لأني لست الوحيد الذي يسعى في هذا الحر ولست الوحيد المغبون، فلكل أسبابه وظروفه في هذا العالم القاسي، ولربما كانت أشعة الشمس أسهل مما يلاقيه الغير، اعتذرت لمن كنت أشتمه والذي كان سبباً في خروجي من منزلي، وفكرت قد يكون لديه ظروفه هو أيضاً».

في غرفة مدير المركز قال بعد ما أعطاني ما أريد معلومات، «لولا أن جريدتك لم تكتب مقالاً عن وفاة أبي وأمي تحت القصف، لما ساعدتك إلى هذا الحد»، قدمت له العزاء وقلت ممازحا: «لو أن زوجتك هي من توفت لبحثت لك عن زوجة أخرى» وضحكنا ضحك طفلين معا.

في طريقي إلى هدفي الثالث في مخططي والساعة تقارب الثانية عشر، والشمس في ذروة عموديتها، ابيضت شفتاي من العطش، وكادت أن تبيض عيناي من الغضب، ودمدمت بشتائمي غير مكترث لأخلاق الصائم ولا لأخلاق رمضان، ميمماً وجهي شطر مدرسة «شريان الحياة»، البعيدة كالشمس تحت شمس رمضان، وبعد ٢ كم وحرارة الحصان ترتفع، وصلت ووجدت الباب مغلقاً، الجيران القلائل في تلك المنطقة أرشدوني إلى منزل «شريف رحوم» والذي لم يكن من السهل معرفة اسمه.

منزل رحوم لم يكن قريباً ككل شيء في الحرب، ومن شدة تعبي رحت أقرع الجرس مراراً وتكراراً ناسياً أن لا كهرباء منذ أن صرخ الناس بالحرية، «والله الأستاذ شريف ماو هون، راح عالجامع من توا».
لا أنفك أذكر كلماته المقيتة «نحن ملتزمون بمواعيد التسليم، العمل شرف، أنجزوا ما عليكم»، ولا أفتأ عن الشتائم، «في المسجد الكبير، أه حسناً من الجيد أنني أعرفه ولست بحاجة لسؤال الناس عنه».

وكإعرابي قادم من الصحراء يقتله الظمأ، ربطت حصاني الأسود أمام أحد المحال التجارية راجياً إياه أن يوليه بعض الانتباه، فلم يعد لي قدرة على السير، مذكراً نفسي قبل أن أذكره بما تشهده المدينة من انفلات أمني في الأحداث الأخيرة، وسرقة الكثير من الدراجات النارية فيها.

في المسجد الكبير هبت نسمات باردة، كان هنالك بعض الأشخاص المنهمكين في قراءة القرآن، بعضهم نيام، مراوح كثيرة تحرك الهواء البارد في هذه القاعة الكبيرة، تمنيت لو أستطيع أخذ غفوة صغيرة، رشقت الماء على وجهي ومسحت شعري وتوضأت وعدت للمسجد، بعد الصلاة رحت أبحث عنه سائلاً،الحاضرين، وحين حظوت به، وتحدثنا مطولا واستأذنته بالتسجيل على الموبايل فلم يعد لي قدرة على الكتابة، كان الحديث غاية في المتعة، لصائم يحلم بكوب من المياه الباردة، وسيكارة من «اليونايتد» الثقيل، يتقدمهما فنجان من القهوة الحموية العريقة.

ساعة الموبايل تشير الى الثانية، شتمت مجدداً، وأنا أمتطي حصاني الأسود الذي امتص شمس الظهيرة، حاولت أن أتمايل في جلستي لأوزع الدفء، إلى الغرب توجهت حالماً بقوالب الثلج التي مررت بها، ألفت بعض الأغنيات الحاقدة. استوحيت كلماتها من شتائمي.

انتابتني وأنا أطارد سراب الطريق أمامي، خواطر إنسانية متعبة، فكرت فيمن يعملون طيلة النهار تحت الشمس، وداهمتني صور لوجوه أطفال صغار يرزحون في حر الخيام، طردتها مباشرة من مخيلتي، فليتدبروا أمرهم، أنا الأن بمثل حالهم.

في البيت وفي طشتٍ من النايلون الأزرق، وضعت قدماي المتعبتين، فتحت حاسوبي ونتيجة الغضب والجوع والعطش، قررت أن أرسل شتائمي التي يمكن أن تنفس قليلاً عن صدري، لكني تراجعت.
لم أرسل ولم أحرر ولم أكتب، هيأت نفسي للجدال المسائي الذي أدمناه، أغلقت حاسوبي وبالمبدأ المعروف امتثلت «لكل حادث حديث»، وأنزلت عودي أنغّمَ بهِ، فقد يكون في الموسيقى راحة للمتعبين.